جامعة إبن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكـرة تخـرج تدخـل ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة مـــاستر

شعبة: العلوم التجارية **تخصص: مالية وتجارة دولية**

الإستثمار الأجنبي المباشر و إشكالية التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

إعـداد الطالبين:

– طيفور إبراهيم

– لصفر رابـــح

الأستاذ الـــمشرف:

د. طـالـــم علي

لجنـــة المناقشـــة:

أعضاء اللجنة	الصفة	الرتبـــة
أ.د. شريـط عابـد	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــا
د. طالـــم علـي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا مقـررا
د. معسكري سمرة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشـــا
د. بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر "ب"	مناقشـــا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء فإنّ الشكر لله

الذي أنار درب العلم والمعرفة وعلى نعمة التي منّ بها علينا فهو العلي القدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأســـــتاذ والدكتـــــور "طالم علي" الذي أشرف علينا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي ساهمت في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا ننسى ان نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء وتقويم هذا العمل.

وإلى كل الأساتذة الكرام

إهـــــداء

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع إلى والدي حفظه الله

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

إلى

زوجتي العزيزة و أولادي "نسرين حنان" ، " رتاج" و " محمد "

و إلى كل الأصدقاء

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إبراهيم

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الجد والوالد والوالدة

إلى الزوجة الكريمة

وإلى الأبناء إشراق و زايد عبد الله إسماعيل

رابح

فـهـرس الــمحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	V-II
فهرس المحتويات	VI-V
قائمة الجداول و الأشكال	VII-VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل نظري حول الإستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الأول: مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	11
المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	18
المطلب الثاني: النظريات الحديثة	22
المبحث الثالث:محددات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية والسلبية	33
المطلب الأول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	33
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للإستثمار الأجنبي المباشر	36
الفصل الـثانـي: التشغيل و النمو الإقتصادي	
المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة و التشغيل	45
المطلب الأول: تعريف البطالة و أنواعها	45
المطلب الثاني: مفهوم التشغيل	47
المطلب الثالث: سياسة التشغيل	48
المبحث الثاني: أساسيات حول النمو الإقتصادي	51
المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي و أنواعه	51
المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي	53
المطلب الثالث: محددات النتمو الإقتصادي	54

المبحث الثالث: نظريات علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي	56
المطلب الأول: التفسير الكينزي للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي	56
المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي	58
المطلب الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي	58
الـفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التشغيل والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002–2018)	
المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المطلب الأول : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المطلب الثاني : التوجه الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
المطلب الثالث : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر	75
المبحث الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002–2018)	79
المطلب الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر في الفترة (2002-2018)	79
المطلب الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة (2002-2018)	84
المبحث الثالث: معوقات و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	88
المطلب الأول : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	88
المطلب الثاني : آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	94
المطلب الثالث : فرص ومجالات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	96
خاتمة عامة	102
قائمة المصادر و المراجع	108

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019)	67
2-3	يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019)	70
3-3	يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر من خلال حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر 2019)	72
4-3	يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من خلال تكلفة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر 2019)	73
5-3	يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر (أكبر الدول المستقبلة خلال الفترة (2003 ـ 2015)	74
6-3	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب قطاع النشاط المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2018	76
7-3	توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015- ديسمبر 2019)	77
8-3	أهم خمسة 05 شركات مستثمرة في الجزائر (إجمالي فترة يناير 2015- ديسمبر 2019)	78
9-3	توزيع مناصب الشغل في الجزائر حسب المشاريع الإستثمارية (الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي) فترة (2002-2018)	79
10-3	توزيع مناصب الشغل التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب قطاع النشاط فترة (2002-2018)	80
11-3	العلاقة بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر FDI ونمو الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	82

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019)	**68**
2-3	تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019)	**71**
3-3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)% في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	**83**
4-3	معدل تدفقات FDI الوارد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي % في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	**84**
5-3	معدل النمو في تصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي % في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	**84**

مـــقـدمة

مقدمة :

إن مجهودات الدولة المضيفة لا سيما الدول النامية منها لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لأجل معالجة مظاهر الضعف في إقتصادياتها، يقابله سعي الدول الأم من خلال شركاتها إلى إيجاد أسواق تستثمر فيها فوائدها المالية، لهذا فقد احتل الإستثمار الأجنبي المباشر حيزا كبير من إهتمامات الباحثين الإقتصاديين و صانعي السياسات الإقتصادية في مختلف بلدان العالم و هذا لأجل الوصول إلى فهم محدداته و اشكاله و أبعاده وتأثيراتية الإيجابية والسلبية .

فالرغم من الإختلاف حول أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الدول الأم تسعى إليه جاهدة من خلال توسع شركاتها وهيمنتها على الدول المضيفة، التي تسعها بدورها هي الأخرى على فرض جملة من التسهيلات والإعفاءات لأجل التنافس لإستقطابه، معتبرته أحدى القنوات الهامة لإنتقال رؤوس الأموال والإستفادة من التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية، لدعم قدراتها التصديرية وربطها بشبكات الإنتاج وقنوات التوزيع العالمية وبالتالي تحسين كفاءتها الإقتصادية والمساهمة في توفير مناصب الشغل.

حيث أن زيادة التشغيل والتقليص من حدة البطالة تعد أولوية كبيرة لدى صانعي القرار في مختلف دول العالم على إختلاف أنظمتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، خصوصا في ظل الإرتفاع الرهيب والمقلق لمعدلات البطالة، حيث أصبحت تشكل هاجسا يقلق ويهدد الكيان الإقتصادي، تزامنا والإرتفاع السريع للكثافة السكانية وبالتالي زيادة الطلب على مناصب العمل، الذي لا يمكن أن تستوعبه المؤسسات المحلية للدولة لوحدها، الأمر الذي يدفعها إلى اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر كحل بديل.

كما سنركز في هذا البحث على أحد أهم نتائج العولمة وهو الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018) .

حيث أن بعض الدراسات توصلت إلى أن هناك من يرى بأن للإستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في النهوض بمستويات التشغيل من خلال خلق فرص عمل جديدة أو الإحتفاظ بالفرص

القائمة ، حيث أن هذا التأثير يكون إما مباشر من خلال حجم و شكل الدخول إلى السوق و كذا إتجاهات الإستثمار و دوافعه و طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فيه، وإما غير مباشر من خلال تأثير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مختلف جوانب الإقتصاد كالإستثمار المحلي، زيادة الإرادات، النمو ، خلق المنافسة التي يفرضها بعد دخوله للبلد المضيف .

في حين يرى البعض الآخر أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على التشغيل خاصة و أن المتعارف عليه أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم التكنولوجيا المتطورة ، الأمر الذي يؤدي إلى إحلال الآلة مكان اليد العاملة البشرية ، إضافة إلى عدم قدرة البلد المضيف خصوصا المستثمر المحلي على الصمود في وجه المستثمر الأجنبي نتيجة التفاوت الواضح في التفوق التكنولوجي، حيث ستؤدي هذه الوضعية إلى غلق المؤسسات المحلية و بالتالي تسريح بعض من عمالها .

وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل مع دراسة لحالة الجزائر .

إشكالية الدراسة :

على ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002– 2018) ؟

التساؤلات الفرعية :

و لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية يتطلب البحث و الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- لماذا يتم اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- هل يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر ؟
- هل للإستثمار الأجنبي المباشر دور في النمو الاقتصادي للجزائر ؟

فرضيات الدراسة : بغرض معالجة الإشكالية المطروحة ، نضع مبدئيا جملة من الفرضيات نلخصها في جملة النقاط الآتية :

ـ الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل أجنبي مناسب (ملائم) .

ـ يتم اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الهامة لإقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء .

ـ لقد تمكن الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل جديدة في الجزائر .

ـ للإستثمار الأجنبي المباشر مساهمة محدودة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر نظرا لضعف حجم تدفقاته الواردة .

أهمية الدراســة : تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

ـ الأهمية البالغة التي يكتسيها الإستثمار الأجنبي المباشر في النظام العالمي الجديد ، و الحاجة الملحة إليه من طرف الدول النامية خاصة و دول العالم عامة ، لا سيما خلال العقدين الماضيين ، حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات .

ـ معرفة مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة توفير مناصب الشغل و الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية للبلد من خلال دعم النمو الاقتصادي ، بالنظر إلى الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها الجزائر و التي من شأنها تحفيز جلب الإستثمارات الأجنبية في ظل ضعف الإنتاج المحلي .

أهداف الدراســة: من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث، يمكن ذكر أهمها :

ـ نحاول من خلال هذا البحث إجمالا تسليط الضوء على الإستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله وخصائصه و أهم النظريات المفسرة له .

ـ التعرف على إيجابيات و سلبيات هذا النوع من الإستثمار .

ـ التعرف على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر خلال سنوات الدراسة .

ـ التعرف على التوجه الجغرافي و كذا التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ـ إبراز أهم المفاهيم و النظريات الإقتصادية الخاصة بعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي .

ـ التعرف على مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل جديدة و الدفع بعجلة النمو الإقتصادي للبلد .

ـ التعرف على معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تذليلها وكذا مقترحات وتوصيات لزيادة استقطابه .

ـ إثراء المكتبة ببحث جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة .

حدود الدراســة : للإجابة على إشكالية البحث ، توجب علينا الإلتزام بإطار مكاني و زماني محدد

ـ الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على الإقتصاد الوطني الجزائري .

ـ الإطار الزماني : تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى 2018 في حدود توفر المعطيات .

منهجية الدراســة : قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة اقتضت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي .

الدراسات السابقة : تم إجراء مجموعة من الدراسات و الأبحاث و لعل أبرزها التي لها علاقة بالموضوع ما يلي :

01 ـ دراسة هشام بوعافية ، التنمية الإقتصادية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر 2016-2017 ، حيث تناول الباحث فيها إشكالية مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في خطط التنمية الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر ، حيث كانت النتيجة المتوصل إليها أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها أثر على توفير مناصب عمل بنسبة 13% من إجمالي ما وفرته جميع المشاريع الإستثمارية في الجزائر ، في حين لم

تساهم في زيادة الناتج المحلي الخام و لا في زيادة معدلات النمو ، حيث كانت الزيادة بسبب إرتفاع أسعار برميل النفط ، لكن لم يكن لها أثر سلبي على الإستثمار المحلي .

02 ـ دراسة شوقي جباري ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، سنة (2014- 2015) ، حيث تناول الباحث فيها إشكالية تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي ، حيث كانت النتيجة المتوصل إليها أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال النموذجين المدروسين ، و ذلك راجع في الاساس إلى معدلات النمو السالبة التي شهدها قطاع المحروقات ، بينما كان تأثيره على الإستثمار المحلي إيجابيا و ذو معنوية احصائية لكن ليس بالقدر الكافي .

03 ـ دراسة شهيناز صياد ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في الإقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، سنة 2012- 2013 ، حيث تمحورت إشكالية البحث حول اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر ، و هدفت الدراسة إلى تحليل و تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر و محاولة إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر ، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي بالرغم من صغر حجمه بالنسبة للإستثمار المحلي ، كما توصلت الدراسة ايضا إلى أن هناك تأثير ايجابي للإستثمار المحلي و الواردات على الناتج المحلي في الجزائر .

04 ـ دراسة ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة قسنطينة 2006-2007 ، وجاءت إشكاليتها كما يلي : هل يشجع مناخ الإستثمار الحالي في الجزائر نمو الإستثمار الخاص الوطني و بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث

توصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية في عدم ملائمة المناخ الإستثماري في الجزائر لجذب الإستثمارات الأجنبية.

أسباب إختيار الموضوع :

تعود الأسباب التي دفعت إلى إختيار و دراسة هذا الموضوع إلى :

أ- أسباب موضوعية :

- إدراك أغلب البلدان المتقدمة منها و النامية بالأهمية الكبيرة و المكانة التي يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر في الواقع الإقتصادي للدول النامية .

- البحث لمعرفة واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و توجهاته الجغرافية و توزيعه القطاعي .

- إظهار النتائج المترتبة عن استقطاب هذا النوع من الإستثمار على النمو الإقتصادي و التشغيل باعتباره أحد الأهداف الرئيسية و الغاية المرجوة من أي سياسة بلد لأنه يمس الفرد و يحدد مستوى معيشته و قدرته الشرائية .

ب - أسباب ذاتية :

- إرتباط الموضوع بالتخصص الذي ندرسه و كذلك الرغبة الشخصية لمعرفة دور الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل جديدة و مساهمته في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي للبلد و كذا معرفة العوامل التي تساعد على استقطابه بالخصوص الجزائر .

صعوبات إنجاز البحث : واجهتنا صعوبات كثيرة نذكر منها :

- الظروف الخاصة التي أحاطت بإنجاز البحث منها جائحة كورونا COVID-19 و ما ترتب عنها من إجراءات إستثنائية .

- صعوبة جمع المراجع من الكتب ، الأمر الذي دفعنا إلى الإعتماد بكثرة على المجلات و المذكرات .

- صعوبة تناول هذا الموضوع و تحليله بعمق علمي و منهجي ، حيث يتطلب ذلك من الباحث قدرات و مهارات فنية .

- صعوبة كبيرة في جمع الإحصائيات والبيانات من مصادر مختلفة مع تسجيل تضارب لغة الأرقام .

ـ عدم تطابق الإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية، الأمر الذي أجبرنا على محاولة التوفيق والترجيح .

محتويات البحث و تقسيماته: لمعالجة هذا البحث عمدنا تقسيمه إلى ثلاثة (03) فصول و هي كالآتي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان مدخل نظري حول الإستثمار الأجنبي المباشر، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تضمن مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله ، أما الثاني فتعلق بأهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، و المبحث الثالث تعلق بمحددات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية و السلبية .

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان التشغيل و النمو الإقتصادي ، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تضمن مفاهيم حول البطالة و التشغيل ، أما الثاني فهو يتعلق بأساسيات حول النمو الإقتصادي ، و المبحث الثالث تعلق بنظريات علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .

الفصل الثالث : جاء تحت عنوان دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي ، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، الأول تضمن واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أما الثاني فهو يتعلق بدور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي خلال الفترة (2002-2018) ، و المبحث الثالث تعلق بمعوقات و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الـــفصل الأول

مدخل نظري حول الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـــد:

منذ أن بدأت الدول النامية برامجها التنموية، أصبحت تسعى جاهدة إلى إستقطاب أكبر نصيب من الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إليها، باعتباره مصدر تمويلي أجنبي مناسب (ملائم)، هذا ما جعله محل إهتمام الكثير من الباحثين والإقتصاديين لأجل معرفة محدداته وأهم العوامل الإقتصادية والسياسات الملائمه لجذبه، حيث أصبح من المواضيع الأشد إغراء في الظروف الراهنة من قبل القائمين على التنمية الإقتصادية لأجل الدفع بعجلتها نحو الأمام واللحاق بركب الدول المتقدمة.

يعتبر موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر مثيرا للإهتمام ، حيث يحفز الكثيرين لدراسته و الخوض فيه، باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تعلب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الإقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الإقتصادية في العالم ككل، حيث تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والأسباب الكامنة وراء قيامها والعوامل المؤثرة في قرارات الشركات للإستثمار خارج البلد الأم، وبالتالي سيكون هذا الفصل كمدخل نظري حول الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية والسلبية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، حيث أصبح بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، إذ يتضح ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت معظم الباحثين والمؤلفين والمدارس الإقتصادية والمنظمات العالمية في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، هذا بسبب التعقيدات الناجمة عن إختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا في الوسط الإقتصادي، المالي وحتى السياسي، إلا أنه ليس بالمفهوم المتفق عليه، لذا سوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف الإقتصادية والقانونية و كذا تعاريف بعض المؤسسات الدولية له.

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد عمدت بعض المؤسسات والمنظمات الدولية على وضع تعاريف مختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر، يمكن ذكر منها ما يلي:

. حسب صندوق النقد الدولي (FMI): يعرفه على أنه: "ذلك النوع من الإستثمار الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "[1].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي أنه مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي حصة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة[2].

[1]. نور الدين قدوري، عيسى حجاب، تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية دراسة تحليلية خلال الفترة 2004 2016، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، جامعة المسيلة الجزائر، أفريل 2019، ص 78.

[2]. لوعيل بلال، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995 2007، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة الجزائر، 2008، ص 135.

. حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): "فقد اعتبرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"[1].

. حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC): "إن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[2].

. حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): يعرفه على أنه: "ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها"[3].

كما يعرفه بعض المفكرين الإقتصادين منهم "عبد السلام أبو قحف" على أنه: "هو الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[4].

ويعرفه كل من "هاس" و"روس" بأنه: "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة أو الإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة"[5].

---

[1]. جميلة الجوزي، أسس الإقتصاد الدولي "النظريات والممارسات "، دار أسامة الجزائر، 2013، ص 228 .

[2]. عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996. 2005، رسالة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 50.

[3]. محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 17و 18أفريل 2006، ص2.

[4]. وسيلة بوراس، مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، نوقشت في 12فيفري 2020، ص136.

[5]. حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي دراسة حالة العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 33، سنة 2015، ص76.

كما يرى " فريد النجار" أن الإستثمار الأجنبي هو : "كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دول مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية، سواءا لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل"[1].

"رايموند براند" يعرفه أيضا على أنه: "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة راسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر"[2].

"نزيه عبد المقصود مبروك" على أنه: "تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له الحق في إدارته، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[3].

كما يرى "سمير محمد عبد العزيز": أن الإستثمار الأجنبي المباشر "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد سيطر عليه القائمون على بلد ما، ويأخذ هذا الإستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة"[4].

وعرفه "عبد الفتاح أبو شرار": أنه " يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة أو شراء جزئي أو كلي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا، تسويقيا، بيعا، أو خدميا ...إلخ، وموزع على عدد من الدول الأجنبية ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الإستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهام الأخرى"[5].

---

[1]. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر . دراسة حالة الجزائر .، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009 2010، ص 3.

[2]. وسيلة بوراس، مرجع سابق، ص 136.

[3]. بوبصلة محمد، دور الحوكمة المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية . حالة الجزائر.، مذكرة ماجستير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2014، ص37.

[4]. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الإدخاري والضريبي . المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص 319.

[5]. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2007، ص232.

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر ، يمكن لنا الخروج بتعريف للإستثمار الأجنبي المباشر ، بأنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على إنشاء مشاريع يمتلكها الطرف الأجنبي جزئيا أو كليا في بلد مضيف ، تصحبها تدفقات لرؤوس الأموال ، مع تمكين الطرف الأجنبي الحق في الإدارة و الرقابة على هذه المشاريع ، حيث يشترط أن تفوق حصة المستثمر الأجنبي 10% من رأس مال هذه المشاريع .

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب طبيعة الغرض و طبيعة الملكية كما يلي:

أ ــ حسب الغرض :

1. الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: حيث تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية و الخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطية والمواد الإستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة[1].

2. الإستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية اثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا الإستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها و له آثار إيجابية على الإستهلاك وأثار إيجابية على غير مباشرة على التجارة.

[1]- صالح محرز، توفيق حناشي، انعكاسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتنمية الشالة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة تبسة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، تاريخ النشر 01 مارس 2018، ص 178.

ومن شأن هذا النوع أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للإستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجال الإستهلاك والإنتاج وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار.

3ـ الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة، وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الإستثمارات.

ويتميز هذا النوع من الإستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا على أثاره على الإستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع أشكالا عدة، منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءا من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وهناك أيضا شكل آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب إرتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للإستثمار وبالتالي فهي ترتكز على حاليا في بعض الدول الحديثة التصنيع.

4 . الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركة بالإستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والإستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للإستثمار .

ب ــ حسب طبيعة الملكية :

1 . الإستثمار المشترك (joint venture): الذي هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس

المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الإختراع والعلامات التجارية، وينطوي هذا النوع من الإستثمار على الجوانب التالية[1]:

- الإتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويلها إلى شركات إستثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في راس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الإستثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا وغيرها.
- أن يكون كل طرف من أطراف الإستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

2 . الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly Owned FDI): تعتبر الإستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، و تترد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الإستثمارات خوفا من التبعية الإقتصادية وسيادة إحتكارات الشركات متعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى إنتشار هذا النوع من الإستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

حيث أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي و ايجاد فائض للتصدير، الأمر الذي يترتب عنه تحسن في ميزان المدفوعات و المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال في بعض فروع الإقتصاد المرتبطة بهذه الإستثمارات وخلق

[1]- صالح محرز، توفيق حناشي، مرجع سابق، ص 179.

الفرص للعمال، من جهة أخرى خشية الدولة المضيفة من أخطار الإحتكار والتنمية الإقتصادية، ما يترتب عنه آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها و بين الشركات المعنية.

3 . مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations): تتمثل عمليات التجميع في إتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، فالأجزاء كثيفة رأس المال يمكن إنتاجها في الدول المتقدمة أما الأجزاء كثيفة العمل فتنتج في البلدان النامية أو الأقل نموا، حيث تتوفر اليد العاملة بكثرة وكلفتها منخفضة، حيث تستخدم عادة من قبل مصنعي السلع الإلكترونية الإستهلاكية[1].

4 . الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة: وهو ما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود إمتياز تتراوح بين 20 إلى 50 عاما، ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناءا محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم إستغلالها لمدة متفق عليها، على أن يعود الإستثمار في نهاية عقد الإمتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، التشغيل والتحويل، حيث يعتبر هذا الشكل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ذو فائدة لكلا الطرفين، كون الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في مشروعات البنية الأساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب الآخر يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية و تعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الإمتياز[2].

5 . الإستثمار في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للإستثمارات و ذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات[3].

[1]. أميرة بحري، الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و دوره في النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000 . 2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2016، ص 21 .

[2]. أميرة بحري، مرجع سابق، ص 22 .

[3]. صالح محرز، توفيق حناشي، مرجع سابق، ص 180 .

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الإستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المفكرين الاقتصاديين ، الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار ، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم هذه النظريات ، على النحو الآتي :

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

أولا: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الإستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات والإستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، وتستند النظرية في هذا الشأن إلى عدد من المبررات كما يلي:

ـ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الإستثمارات.

ـ تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها بدلا من إعادة إستثمارها في الدول المضيفة.

ـ قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

ـ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة من الإستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة بهذه الدول.

ـ قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظرائها من الشركات الوطنية و يترتب هذا خلق الطبقية[1].

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية (نظرية معدل الفائدة) أولين 1933، كيمب 1964 :

حيث تقوم هذه النظرية على أساس الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون معزولة عن بعضها البعض، كما أن أسواق المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول و خاصة النامية منها .

ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق راس المال على أنه إستجابة لإختلاف سعر الفائدة من دول أخرى، و رأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد[2] .

حيث كان **أولين** أول من قدم شرحا لتحرك رأس المال الدولي و الذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير راس المال بالتأكيد راجع إلى إختلاف سعر الفائدة، كما تم تحليل الإستثمار المباشر على يد **ماكدوجال** 1960 و **كيمب** 1961. 1964 .

ـ الإنتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية :

يمكن إبراز أهم الإنتقادات فيما يلي :

ـ لم تميز النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، فأسباب و آثار كلا النوعين مختلفة كما أن هذه النظرية عاملت الإستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال الدولي ولم تأخذ في الإعتبار مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن فعلا رأس المال، التكنولوجيا، المهارات ، الإدارة.

ـ لم يستطع النموذج أن يشرح سبب قيام الإستثمار الأجنبي بدلا من التصدير.

[1]- مقلاتني محمود، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية من 1962. 2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة ، الجزائر، جوان 2018، ص 18 .

[2]- مقلاتني محمود، مرجع سابق ، ص 19 .

ـ قامت هذه النظرية على إفتراض وجود المنافسة الكاملة و هي حالة غير محققة في كل الظروف، حيث أن الكثير من حالات الإستثمار الأجنبي يقوم على وجود حالة إحتكارية للشركة الدولية.

ثالثا : التفسير الماركسي

يرى رواد هذا الاتجاه أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الحالات، بمعنى أن هذه الإستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، لذلك فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها .

ولقد حاول رواد هذا الاتجاه خاصة **لينين** تقديم تفسير للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الإنخفاض، لا سيما عند مرحلة الإحتكار و هي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، و في هذه المرحلة يكون اللجوء إلى الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي .

أما الماركسيون الجدد أمثال **سيفيتر، ماغدوف، بران**، فيرون أن قيام و توسع الشركات المتعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الإحتكارية و إقصاء المنافسين لها من الأسواق.

و بذلك فهم يرون أن الإستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة، بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف (الدول النامية)، كما يرون أيضا أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و 19 ميلادي، و ذلك من خلال إحكام السيطرة الإمبريالية و إعادة التنمية في البلدان النامية، كذلك معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم أي مصدر الإستثمارات الأجنبية .

أما الدول النامية فيتم فيها إستغلال الثروات و المعادن مما يؤدي إلى إفقار غالبية الدول النامية في ظل التبادل اللامتكافىء في العلاقات الإقتصادية الدولية، و الذي غالبا ما يكون في صالح البلدان المتقدمة[1] .

و في هذا الإتجاه يرى الإقتصادي " **سمير أمين** " أن التوسع في الخارج من خلال الإستثمارات الأجنبية كان لمقابلة نقص الأرباح المترتبة عن إرتفاع الأجور في دول المركز لذلك فإن تصدير رأس المال إلى الخارج في صورة إستثمارات أجنبية مباشرة ليس لأنه لا يمكن إستثماره محليا في الدول الرأسمالية و إنما لإرتفاع معدل الأرباح في الخارج .

ومن هنا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الإستثمار الأجنبي المباشر و على دوره السلبي في تحقيق التنمية و ذلك لجملة من الأسباب التالية :

ـ تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الإقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف و نتيجة النفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على البلدان المضيفة، و لأنه قد يمتد تأثير الأزمات الإقتصادية التي قد تشهدها الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة للإستثمارات .

ـ يؤدي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إنخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات لما لها من خصائص و مزايا لا تتوفر لدى الشركات الموجودة في الدول النامية .

ـ أن الشركات الأجنبية تقوم بممارسات غير قانونية في مجال التهرب الضريبي و تحويل الأرباح للخارج، و تقديم الرشاوي للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها، و هذا ما يجعل الحكومات عاجزة عن فرض رقابتها على هذه الشركات .

ـ تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا سلبيا في التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة و ذلك نتيجة ضعف الروابط الأمامية و الخلفية مع الإقتصاد الوطني، حيث يمكن أن تعتمد في إنتاجها على المواد

[1]- مقلاتني محمود، مرجع سابق، ص 20.

الأولية و السلع الوسيطة المستوردة من الخارج و الذي يؤدي إلى آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة و كذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول بسبب زيادة عجزها التجاري مع العالم الخارجي .

ـ تقوم الشركات الأجنبية بتوطين بعض نشاطاتها ذات الخطر البيئي في البلدان النامية و هذا ما يؤدي إلى إرتفاع مشكل تلوث البيئة[1] .

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

أولا : نظرية عدم كمال السوق (MARKET IMPERFECTION) :

01 . إفتراضات النظرية :

إن المنافسة تعتبر من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق، فهذا سيؤدي بها لا محالة إلى الزوال، حيث أنه على هذا الأساس تقوم هذه النظرية، حيث نفترض غياب المنافسة الكاملة في اسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع .

حيث إن توفر مزايا إحتكارية أو بعض القدرات و جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية [2].

بمعنى آخر إن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا، سيكون أحد المحفزات الرئيسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالإستثمار .

[1]- مقلاتني محمود، مرجع سابق، ص 21.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص39.

كما يرى "**هود**" و "**يونج**" في هذا الشأن أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني إنخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، و بالتالي ضمان مكانة دائمة و فعالة في هذه السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع و الخدمات المقدمة و كذلك مدخلات و مكونات و عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، و من ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيراتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق .

ويتفق كل من " باري و كيفر "مع " هود و وينج" في هذا الخصوص، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا و الموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية بالدول المضيفة، و هذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة إحتكارية .

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن رحيل أو هروب الشركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم و اتجاهها للإستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال :[1]

ـ حالة وجود فروق و إختلافات جوهرية من منتجات الشركة المتعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة مثل الشكل و المذاق بالنسبة للسلع الإستهلاكية .

ـ كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات و قدرتها على الإنتاج بأحجام كبيرة حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم الكبير .

ـ حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية ... إلخ، متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة .

[1]ـ مقلاتني محمود، مرجع سابق، ص 23.

ـ تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة و الذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، و من ثم تصبح الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة في شكل تراخيص الإنتاج كمثال، الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق .

ـ تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا .

ـ قيام حكومات الدول المضيفة بمنح إمتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

ـ الخصائص الإحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات و التي ترتبط بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ **الخصائص التكنولوجية** : و تتمثل في قدرة الشركات على إبتكار أنواع جديدة من السلع و المنتجات و تنويعها و إجراء بعض التحسينات أو التفسيرات في المنتجات القديمة على حسب تطور رغبات المستهلكين مثل التغليف، الشكل و اللون ... إلخ، بالإضافة إلى كون هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة في البحوث و التطوير في كافة المجالات و الأنشطة الإنتاجية و التسويقية و إدارة الموارد البشرية، كذلك توافر المعرفة و الخبرات الإدارية و كافة أساليب الإدارة الحديثة .

ـ **الخصائص التكاملية** : في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) و التكامل الخلفي (نحو المواد الأولية الخامة) و التكامل الأفقي، و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام و المواد الأولية خاصة في الصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا، نظرا للإمكانيات البحثية و الإستكشافية الفنية و البشرية المتوافرة لدى الشركات .

فتكرير البترول أو تحويل المعادن، يتحمل أن تكون المؤسسة قادرة على تنسيق العمليات و الإستثمارات الضرورية لمختلف المراحل في إطار التكامل العمودي، و سبب الأعباء الضخمة للتخزين و معرفة المؤسسة لإحتياجات كل عملية يمكنها أن تحقق إقتصاد في الأعباء نتيجة مزامنة (synchronisation) العمليات .

ـ **الخصائص التمويلية** : تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بقدرتها على توفير الأموال الكافية للقيام بالإستثمارات الكبيرة الحجم المكلفة، و ذلك بالإعتماد على أموالها الذاتية أي الشركة الأم و فروعها، أو الإستدانة من السوق المالي و النقدي المحلي و الدولي، حيث تستفيد من شروط أحسن للإقتراض بسبب الصورة المميزة و الحسنة للشركة المتعددة الجنسيات أو لعلاقتها مع البنوك الدولية القائمة في الدول المضيفة، و التي لها علاقات سابقة مع الشركة الأم .

02– الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق :

رغم الأفكار الجديدة التي جاءت بها هذه النظرية، إلا أن الواقع أثبت عجزها عن تفسير ظاهرة قيام الإستثمار الأجنبي المباشر و تدفقه بين الدول، حيث وجهت لها العديد من الإنتقادات تمثلت أهمها في :

– ركزت هذه النظرية عند طرحها لأسباب قيام الإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات العالمية ذات المزيا الإحتكارية و الحجم الكبير، لكنها أغفلت الشركات ذات الحجم الصغير و المتوسط التي أثبتت وجودها في الواقع العملي من خلال تجسيدها لعدة إستثمارات في دول أجنبية .

– إشترطت هذه النظرية ضرورة توافر مزايا إحتكارية تنفرد بها الشركات الأجنبية عن الشركات المحلية في الدول المضيفة، لكن قد يكون من غير الضروري تحقق هذا الشرط عند انتقال الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة للإستثمار في الدول النامية، نظرا لإنعدام المنافسة في هذه الأخيرة .

– أهملت هذه النظرية الميزات المكانية للدول المضيفة كموجه لقيام و تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، لكن الواقع العملي أثبت أن المستثمر الأجنبي يفضل الإستثمار في بعض الدول الغنية بالموارد الباطنية كالبترول و الغاز .

– إضافة لما سبق، فإن هذه النظرية إكتفت بشرح و تفسير عملية التدويل في قطاع الإنتاج و أهملت قطاع الخدمات الذي أصبح يحتل الجزء الأكبر من النشاط الإقتصادي، كما أنها ركزت على عنصر

التكنولوجيا كميزة واحدة تتميز بها الشركات العالمية، لكن في واقع الأمر نجد أن هذه الشركات تتوفر على مجموعة كبيرة من المميزات و الإمكانيات[1] .

ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج : إرتبطت هذه النظرية أساسا بأفكار " رايموند فيرنون R.Vernon " التي قدمها لأول مرة عام 1966 من خلال نموذج أساسي مبسط أتبعه بعدد من التنقيحات والتعديلات، أبرزها تلك التي قدمها عام 1974 .

01 . عرض النظرية : تقوم هذه النظرية على أن حياة المنتج (السلعة) تعرف ثلاثة 03 مراحل كما يلي :

أ. مرحلة المنتج الجديد : وهي المرحلة التي يبتكر فيها المنتوج و يعرض للبيع لأول مرة، و تتم عملية إبتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور الأبحاث العملية فيها و كذا وفرة اليد العاملة الماهرة، إضافة إلى إنفاق الشركات مبالغ ضخمة على بحوث التطوير و الإبتكار .

كما يتم إنتاج و تسويق المنتوج في هذه المرحلة في نفس بلد الإبتكار لعدة أسباب من أهمها ما يلي :

ـ إن عدم إستقرار الوضع النهائي للمنتوج الجديد و إحتمال إدخال تغييرات عليه عند الإستخدام في المراحل الأولى يستدعي إنتاجه في نفس المكان (البلد) حتى يتسنى سريان المعلومات بين المستخدمين و المنتجين المبتكرين و الباحثين بسرعة و دفعة كافيتين لتعديل أو تحسين المنتوج الجديد حسب متطلبات الإستخدام .

ـ إرتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة (منها تكاليف البحوث و التطوير)، الأمر الذي يؤدي إلى جعل سعر المنتوج مرتفع أيضا، يحتاج إلى تسويقه في الدول ذات الدخل المرتفع القادر على شرائه .

ـ نظرا لحداثة المنتوج و قلة الطلب عليه و تميز سوقه بإحتكار القلة القائم على الإبتكار و إنعدام أو قلة وجود بدائل له، تجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة و مرونة الطلب الداخلية مرتفعة و بالتالي لا توجد

[1]. جابر سطحي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017- 2018 ، ص 05 .

ضرورة تجبر المنتجين على الإنتاج خارج بلد الإبتكار بل يكتفون بالتصدير عندما ينشأ الطلب الخارجي بفعل المجهودات التسويقية .

ب . مرحلة المنتج الناضج : في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتوج قد استقر و بالتالي تنخفض تكاليف البحوث و التطوير الخاصة به، الشيء الذي يساهم في إنخفاض سعره، كما قد تظهر بدائل له . مما يزيل حالة إحتكار القلة القائم على الإبتكار .، هذا مع تزايد الطلب عليه " مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الإقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج و في نفس أسواق التصدير " [1]

وهذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي (المبتكر) بما فيها أعباء النقل و الشحن . للأسواق الخارجية . أكبر من التكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتوج في البلد المستورد، و بهذا ينشأ الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتوج إلى المرحلة الثانية . المنتج الناضج . من حياته .

ج . مرحلة المنتج الفعلي : في هذه المرحلة يصبح المنتوج معياري و غير مميز، و في هذا المستوى من المعايرة، تتركز المنافسة بين المؤسسات على السعر، و يتم توطين الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات المستوى الأجري المنخفض ... إن السعر . معبرا عن التكلفة . يصبح العنصر القائد (الموجه) و يمكنه إحداث آثار إرتدادية، أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي .

ولهذا ينتقل توطين الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج . المواد الأولية و اليد العاملة البسيطة أساسا .، و بالتالي يصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكالفية محضة .

[1]. أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا .كوريا الجنوبية . مصر) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص29.

إن من أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هو الميزة الإحتكارية القائمة على الإبتكار التي توطن الإنتاج و بالتالي الإستثمار في الدول المتقدمة المالكة لعوامل الإبتكار، و على المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول منها النامية، و التي بفعلها ينجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، و عليه تستنتج النظرية أن هذا الأخير لن يحدث إلا إنتهاء المرحلة الأولى من حياة المنتوج أي بعد أن يصبح المنتوج ناضج ثم نمطي[1].

02- الإنتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج :

على الرغم من أن هذه النظرية قدمت تفسير للإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية و نجحت في شرح نمو الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوربا و كذلك في الدول النامية إلا أن هذه النظرية قوبلت بالعديد من الإنتقادات التي وجهت إليها أهمها ما يلي :

ـ أن الميزة التكنولوجية ليست الدافع لقيام الشركات بالإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة حياة المنتج، لأن الإستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة و هي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الإبتكار الميزة النسبية التكنولوجية، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية و منتشرة عالميا .

ـ لا يصلح تحليل دورة حياة المنتج على الإستثمارات المباشرة في قطاع البترول و السياحة، إذ يتطلب هذا النوع من الإستثمارات العمل داخل الدولة الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدول الضعيفة .

ـ من الناحية العملية تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته.

ـ حيث هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتوج (صناعة تكنولوجيات الإتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا في ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية (الهواتف المحمولة ببعض خصوصيات المجتمع الإسلامي مثل الآذان و تحديد وجهة القبلة ... إلخ) .

[1]. مقلاتني محمود، مرجع سابق، ص 28.

ثالثا : النظرية الإنتقائية :

01 . إفتراضات النظرية : سميت هذه النظرية بالإنتقائية لأنها تفسر كيفية الإختيار (الإنتقاء) بين ثلاثة سياسات رئيسية تتضمن العمل الإقتصادي الدولي و هي الإستثمار الأجنبي المباشر و التصدير و الترخيص، و يعد "**جون دينينج** " الإقتصادي الإنجليزي، أول من موضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، و قد حاول من خلال البحث وضع إطار عالمي لتحديد و تقييم وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي للإنتاج في الخارج ووفقا لهذه النظرية فإن قرار الشركة بالإستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، الثانية توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة و ثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، هذا لتخفيض التكاليف بدلا من إستخدام المصادر الخارجية كالتراخيص و عليه فإن هذا النموذج يفترض ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الإستثمارات :

أ . مزايا الملكية:

تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل : التسويق، التمويل، المعرفة الفنية التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة في تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، إقتصاديات الحجم الكبير .

ب . مزايا الموقع :

أول المزايا المكانية للدول المضيفة و التي يجب أن تفوق مزايا شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، البنية الأساسية المناسبة، الإستقرار السياسي، إنخفاض تكلفة العمالة، حوافز إستثمار مختلفة .

ج . مزايا الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية " مزايا التدويل الداخلي":

حيث يكون الإستخدام الداخلي للميزة الإحتكارية في صورة إستثمار مباشر أفضل و أنفع للشركة من الإستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة

بالإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ...إلخ .

02 . الإنتقادات الموجهة للنظرية الإنتقائية :

لقد أغفلت النظرية الإنتقائية بعض العوامل المؤثرة في حركة الإستثمار الأجنبي المباشر رغم أنها كانت من أقدر النظريات و أكثرها قبولا في هذا المجال من المعرفة الإقتصادية، و إنتقدت النظرية في بعض جوانب تحليلها، حيث نذكر بإختصار أهمها فيما يلي :

ـ حسب النظرية، كلما زاد النمو الإقتصادي تناقصت المزايا الإحتكارية للمستثمرين الأجانب، الأمر الذي ينقص من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل، و هو هو يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة، مما يضعف من حجية النظرية و صحة تفسيراتها .

ـ كذلك من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الإحتكارية للشركات العملاقة و رغبتها في السيطرة و التحكم في السوق العالمي، و كذلك التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة و النامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة و حماية الطبيعة .

ـ أهملت هذه النظرية أيضا، الظروف الأمنية و السياسية للبلد المضيف للإستثمار، إذ قد يكون نصيب الفرد من الناتج الموطني الإجمالي موافق لمستواه المطلوب في المرحلة الثالثة من مراحل النمو التي حددتها النظرية الإنتقائية، إلا أن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية و عدم الإستقرار الأمني و كذا نظام الحكم، لا سيما الحروب و غيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الإستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها.

رابعا : نظرية الميزة الإحتكارية :

01 . إفتراضات النظرية : إن هذه النظرية تعتمد على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث ترتكز هذه النظرية على فكرة

أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية في الدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق، تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية[1] .

و من هذه المميزات التنافسية، إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المنافسة إنتاجها، بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو المهارات التسويقية .

حيث كان **هايمر** أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائدات، إعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري .

ولقد تطورت هذه النظرية و لكن تطورها ظل في سوق إحتكاري، حيث لم تراع النظرية السوق اليابانية، أين تقوم شركات صغيرة و متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا، و يرتكز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل عنصر العمل و الميزة التنافسية، و لم تشرح النظرية كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للإستفادة من المزايا الإحتكارية للشركة .

02 . الإنتقادات الموجهة للنظرية الإنتقائية :

من أبرز الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية تمثلت فيما يلي :

. لم تقدم هذه النظرية تفسير قيام عمليات الإستحواذ و التملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الإحتكارية .

. لا يكفي إمتلاك الإحتكارية لوحدها لأجل قيام الشركات بالإستثمار في الخارج، حيث يجب أن تتوفر على مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية و القيود المفروضة على التجارة الدولية، إضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر .

[1]- رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، 2010، ص49.

خامسا : نظرية الحماية :

إن نظرية الحماية هي النظرية التي أقرت أن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات لا تتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات المحلية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة و كذا القوانين التي تؤثر على حرية الإستثمار و ممارسة الأنشطة الأخرى المرتبطة بها .

حيث يقصد بالحماية حسب **فليح حسن خلف** ، الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالإبتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق و غيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى و ذلك لأطول فترة زمنية ممكنة .

حسب هذه النظرية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم فوائدها إذ تمكنت من حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل ابتكاراتها الحديثة و أي عمليات إنتاجية و تسويقية جديدة خاصة بها، و لكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم، أو بين هذه الأخيرة و الفروع التابعة لها في الدول المضيفة، ذلك لأجل منع تسرب المعلومات و الحد من التقليد و حماية الإختراعات الجديدة لأطول فترة زمنية ممكنة، و بالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة .

لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الإختراع في أي نشاط إقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم، تتضمنها مواثيق متفق عليها و تقوم بتنفيذها منظمات دولية، و بالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات المتعددة الجنسيات لحماية براءات الإختراع من أي نشاط .

نجد كذلك أن نظرية الحماية ترتكز بشكل مباشر على دوافع هذه الشركات و ضرورة أن تكون عملية إتخاذ القرارات داخليا، و بذلك فهي تعطي إهتماما أقل من الإجراءات، الضوابط، السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة و الممارسات الفعلية الحالية، أو المتوقعة للشركات[1] .

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص40.

المبحث الثالث: محددات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية والسلبية

يبني المستثمر الأجنبي قراراته المستقبلية بالإستثمار في الدول المضيفة أو الإمتناع عن ذلك بناءا على عدة محددات نذكر منها ما يلي :

المطلب الأول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

1 . العوامل المحددة لإختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها :

إن قرار الاستثمار في أي دولة يعتمد على عدة محددات، وقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الاجنبية بعدم الاستثمار، أو تخفيض حجمه في تلك الدولة و من أهم هذه المحددات نذكر ما يلي :

. الإستقرار السياسي : أي كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة فيها، ومما لا ريب فيه أن الشركات الأجنبية لا تتجه إلى الإستثمار المباشر الأجنبي نحو البلدان التي تستخدم أساليب السيطرة أو الإستيلاء، كذلك الأمر بالنسبة للدول التي ينعدم فيها الأمن و يكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية...الخ، وعليه فإن اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة والمغامرة التي ستكون نتائجها غير محمودة العواقب[1] .

ـ تكلفة عناصر الإنتاج من الموارد المادية و أجور النقل و العمالة، أي كلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول الأخرى، شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها .

ـ البنية الأساسية ومدى توافرها على الشروط الملائمة، وكذا تكاليف وتسهيلات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء والطاقة من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها، الأرض وتكلفتها ومدى توافرها، والعناصر المؤثرة على سياسة مشروعات الأعمال و التي تندرج ضمن مكونات مناخ الاستثمار.

[1]- كريم العيد، الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في نقل التكنولوجيا، دراسة إستقصائية لعمال مصنع EDIV ببوشقيف، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، 2017، ص 23 .

ـ أما فيما يخص العمالة فسنحاول تلخيص شروطها فيما يلي:

أ- توافر حجم كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها.

ب- ضرورة تمتّع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي، إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى إتقانها للغة التي يتحدّث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.

ت- تمتّعها بمستوى مهني، تدريسي و تعليمي مقبول.

ث- انخفاض تكاليفها وذلك على سبيل المثال من حيث الأجور والرواتب التي تكون منخفضة مقارنة بتلك السائدة في البلد الأصل.

ـ حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها، حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

ـ المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة وقوانين الاستيراد والتصدير، وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك .

ـ النظام الضريبي وحجم الإعفاءات الجمركية التي تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.

ـ وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.

ـ مدى توفر الموارد البشرية وعناصر الإدارة ذات الكفاءة في الدول المراد الاستثمار فيها، الا أنه في حالة عدم توافر تلك الإدارة المذكورة في الدول المضيفة للإستثمار فإن الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج.

ـ العائد على الإستثمار، و يعد من أهم العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

[1]- كريم العيد، مرجع سابق، ص 24 .

2 . العوامل المحددة التي تخص الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر :

إن مختلف العوامل التي ذكرناها سابقا والتي تحدّد اختيار مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الشركات الأجنبية هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لأجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

وفي تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي، أخذ بعين الاعتبار المحدّدات المختلفة التي يجب على الدول المضيفة أن تتوافر لديها وتلتزم بها إذا ما أرادت فعلا اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وهذه المحددات تتمثل فيما يلي:

2. 1 : الإطار السياسي لمحددات الدول المضيفة :

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- قواعد بشأن الدخول والعمليات.
- معايير معاملة الشركات الفرعية الأجنبية.
- سياسات بشأن أداء وهيكل الأسواق (وبصفة خاصة المنافسة والسياسات التي تحكم الاندماج والممتلكات).
- الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسة الخصخصة.
- سياسة التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية) وانسجام الاستثمار الأجنبي المباشر مع هذه الأخيرة.
- تشجيع الاستثمار (ويشمل أنشطة بناء العلاقة وتوليد الاستثمارات).
- حوافز الاستثمار.
- مرافق اجتماعية (المدارس الثنائية اللغة، المرافق العامة، المستشفيات..الخ)،

بالإضافة إلى خدمات ما بعد الاستثمار.

2 . 2 . الإطار الاقتصادي لمحددات الدول المضيفة :

- حجم وهيكل السوق ونصيب الفرد من الدخل بالإضافة إلى نموه [1].
- فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- تفضيلات المستهلكين المميزة للبلد.
- المواد الخام .
- العمل غير الماهر المنخفض التكلفة والعمل الماهر.
- أصول إضافية تكنولوجيا وتجديدية (كعلامة المصنع مثلا)، ويشمل الموجود منها واقعيا من الأفراد والشركات والتكتلات.
- تكلفة الموارد والأصول، معدلة حسب إنتاجية العمل، وكذا تكلفة مدخلات أخرى، مثل تكلفة النقل والمواصلات من و إلى داخل الاقتصاد المضيف ومنتجات أخرى وسيطة.
- العضوية في اتفاقية التكامل الإقليمي التي تقود إلى إنشاء شبكات عمل إقليمية للشركات.
- معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للإستثمار الأجنبي، والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للإستثمار الأجنبي المباشر

1. الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر :

أ ـ بالنسبة للدول المضيفة :

إن للاستثمار الأجنبي المباشر فوائد عديدة تجنيها الدول المضيفة له و هي على النحو الآتي:

[1] ـ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 211.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر يذكي روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصبح من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء أن توسع وتطور منشآتها، عن طريق دعم عمليات الأبحاث والتطوير [1].

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وزيادة معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.

بالإضافة إلى ما يلي:

– يمكن من سد الفجوة الادخارية أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية، عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فنّي متقدم.

– يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما يؤكد كله أن الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة بديلة لتمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.

– يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وكذا الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحديث هيكلها الصناعي وتحقيق ديناميكية جديدة للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية ومن ثم تحقيق التكامل العمودي والأفقي فيما بينها وهي خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.

[1] - كريم العيد، مرجع سابق، ص 26 .

– يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في تقليص حجم البطالة (خلق فرص العمل)، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة الى زيادة معدل الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال[1] .

وفي هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقّف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع.

– يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع الحصيلة الضريبية للحكومة، نتيجة لارتفاع المداخيل والأرباح التي تخضع للضريبة.

ـ للاستثمار الأجنبي المباشر امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه ومن جهة أخرى توسع السوق المحلية مع اقتحام أسواق أخرى.

إضافة لما سبق، ليس من الحكمة رفض الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و تصويرها على أنها شر مستطير، يهدد الإستقلال الإقتصادي للدول الإسلامية، حيث ان لهذه الإستثمارات مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها و مراقبتها [2] .

ب ـ بالنسبة للدول المستثمرة:

تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا و التي يمكن حصرها فيما يلي:

[1]ـ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص51.

[2]ـ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص108.

ـ تؤدي إلى زيادة الأرباح والفوائد للأفراد والشركات عن طريق دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل والتي من شأنها أن تشجع المستثمرين الحاليين إلى توسيع استثماراتهم، وتحفيز الآخرين على الاستثمار و هو يمثل هدف رئيس يسعى إليه المستثمر كفرد أو جماعة.

- استغلال المواد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة ممكنة، مع السيطرة الكاملة على عناصر الإنتاج.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تحويل الأرباح، وكذا زيادة قيمة الأصول الإنتاجية.

- إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وتبادل الخبرة والمعرفة مع الوحدات المحلية.

- الحاجة الملحة لزيادة الادخار ذلك لأجل الزيادة في رؤوس الأموال الضخمة التي سيتم توجيهها من طرف الدول القائمة به للتوسيع أكثر في استثماراتها المباشرة لغرض تحقيق التراكم[1].

- الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدول المحلية للدول المستثمرة كالامتيازات الضريبية والجمركية.

- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج (ميزة نسبية)، واستغلال الأسواق واحتكارها للمدى المتوسط لغياب المنافسة المحلية.

- الحصول على إعانات مالية، أو قروض ميسرة من الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية.

2 ـ الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر :

في مقابل الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر، هناك مجموعة من الآثار السلبية له أيضا و من أبرزها نذكر ما يلـي :

أ ـ بالنسبة للدول المضيفة :

ـ يمكن أن تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الانشطة و الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الإستخراجية النفطية، و التعدينية و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيماوية و صناعة الإسمنت و الأسمدة، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الإستثمارات

[1] ـ فارس فضيل، مرجع سابق، ص53.

الأجنبية في دولها إلى معايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الإهتمام الرسمي و الشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى إهتمام بذلك في معظم الدول النامية[1] .

ـ عرقلة الصناعات المحلية خاصة الناشئة وصغيرة الحجم الناتج عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى انهيارها، بسبب حمل المستثمر الأجنبي للتقنيات العالية التي يفتقدها المستثمر المحلي للمنافسة.

ـ إن منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية.

ـ خطر حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، بسبب تحويل الأموال إلى الخارج في شكل أرباح من طرف الشركات المستثمرين.

ـ قد تصبح هذه البلدان في موقف ضعف نظرا لهيمنة الشركات الأجنبية وتدخلها في شؤونها الداخلية والمساس بالسيادة الوطنية وهذا يقلل الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

ـ تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم.

ـ بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانات ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى (الشروط التقييدية)، هذه الممارسات تدفع الشركة الأم لاتخاذ إجراءات حمائية.

ـ أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة، ذلك كون التكنولوجيا ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها دون مقابل، بل تتطلب إمكانيات مادية تتناسب مع جدوى هذه التكنولوجيا، قد تدفع للشركات الأجنبية مبالغ كبيرة لقاء هذه التكنولوجيا.

[1]ـ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص112.

ـ في واقع الأمر تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث موجات تضخمية تجتاح إقتصاديات الدول النامية، فعندما تأتي تلك الإستثمارات لإنشاء مشروعات معينة عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الإستثماري عن طريق التمويل المحلي و يتضح ذلك الإنفاق في ضرورة قيام الدولة المضيفة من توفير البنية الأساسية من طرق ووسائل إتصال و مواصلات ووسائل نقل، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة القوة الشرائية داخل البلدان النامية كنتيجة طبيعية لتنفيذ تلك المشروعات، و بالتالي زيادة القدرة على الإنفاق و نتيجة طبيعية لذلك زيادة الضغط التضخمي [1].

ب ـ بالنسبة للدول المستثمرة :

وفيما يخص عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستثمرة فسنحاول تلخيص أهمها فيما يلي:

ـ في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

ـ القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار المباشر الأجنبي.

ـ الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

ـ قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي[2].

[1]. حمده علي غدير محمد الكتبي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص130.

[2]- فارس فضيل، مرجع سابق، ص54.

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل، مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم للإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله التي هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، و كذا أهم النظريات المفسرة له، هذا ما يؤكد حقيقة أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب إلا أنه قد تم التوافق على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، وذلك من خلال الميزات التي يتصف بها.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التدفقات ومختلف توجهاته التي تحكمها في الواقع محدداته الرئيسية، فهي تتلخص في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوافر لأجل أن يكون هذا الاستثمار المباشر الأجنبي فعالا، سواء بالنسبة للدول المضيفة له أو بالنسبة للدول المصدرة له عن طريق الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية لتجسيده ، حيث للإستثمار الأجنبي المباشر، إيجابيات و سلبيات ، الأمر الذي يدفع بهذه الدول السعي جاهدة لمحاولة تعظيم الأرباح و تقليص الأخطار المحتملة التي قد تنجم عنه .

الفصل الـثانـي

التشغيل و النمو الإقتصادي

تمهيد:

إن مشكلة البطالة ظاهرة موجودة في كل المجتمعات منذ القدم و هذا ناتج عن فشل البروتوكولات الاقتصادية التي تسعى الدول جاهدة لوضعها لأجل التقليل من حدتها و توفير فرص عمل لجميع أفراد الفئة النشيطة ، و نتيجة لتطور المجتمعات و اتساع دائرة الأنشطة الإقتصادية ، ارتكز الاهتمام أكثر بمجال التشغيل ، خاصة على ضوء الاختلالات التي عرفها و لا يزال يعرفها سوق العمل لمختلف إقتصاديات العالم .

حيث يعتبر التشغيل و النمو الاقتصادي من القضايا المهمة و الأساسية للدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء ، أين أصبحا يحتلا مراتب الصدارة ضمن انشغالات الباحثين الاقتصاديين و المفكرين ، كما شغلا رجال السياسة و أضحيا من القضايا الاقتصادية المهمة للأمم و ذلك من خلال محاولة خلق ميكانيزمات جديدة لأجل إسهام و توظيف العنصر البشري لخدمة الاقتصاد بصفة عامة .

و بالتالي سيكون هذا الفصل كمدخل مفاهيمي حول التشغيل و النمو الإقتصادي ، حيث سنتطرق فيه إلى ثلاثة مباحث و هي كالتالي :

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة و التشغيل .

المبحث الثاني: أساسيات النمو الإقتصادي .

المبحث الثالث: نظريات علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي .

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة و التشغيل :

إن تفشي ظاهرة البطالة في أي مجتمع ناتج عن فشل أو ضعف النظام الاقتصادي ، أي أن الدولة تعجز عن تحقيق الآليات و البرامج التنموية المناسبة لأجل توفير فرص العمل للأفراد ، الأمر الذي جعل مختلف الاقتصاديين و المفكرين يسعون إلى محاولة تفسيرها بنظريات مختلفة ، حيث أنه في هذا الصدد سنتطرق إلى معرفة المفاهيم العامة حول البطالة و التشغيل .

المطلب الأول : تعريف البطالة و أنواعها :

1 ـ تعريف البطالة :

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة ، الرغبة ، و البحث عن العمل و يمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة ، حيث تختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ، و من تشريع لآخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد ، لذا سيتم التركيز على تعريف منظمة العمل الدولية للبطال و الذي يعرفه على النحو الآتي : " البطال هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ، شريطة أن يجد هذا العمل "[1] .

حيث تعتبر وصمة اجتماعية و خلل اقتصادي واسع الانتشار في جميع بلدان العالم على نسب متفاوتة و بنتائج متباينة و تكاليف باهظة ، و هي في أوطاننا النامية أكبر حجما و أشد تأثيرا و أصعب استئصالا من أوضاعها في البلاد الصناعية .

و في تعريف آخر يشير لفظ البطالة إلى جميع الأفراد ذكورا و إناثا في سن العمل ممن تتوفر فيهم الصفات التالية :

ـ يعملون بمعنى أنهم يمارسون أي عمل مقابل أي أجر أو لحسابهم الخاص .

ـ مستعدون للعمل بمعنى أنهم يرغبون في العمل بأجر أو لحسابهم الخاص .

ـ يبحثون عن عمل بمعنى أنهم يتخذون إجراءات أو خطوات محددة للبحث بمعنى أنهم لا يمارسون أي عمل مقابل أجر و يعملون لحسابهم .

[1]- سهام عجاس ، واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل ، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية ، جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس الجزائر ، 2016 ، ص 231 .

2 ـ أنواع البطالة :

تختلف أنواع البطالة التي تشكل مشكلة لمعظم أفراد المجتمعات ، و كذلك تسميات هذه الأنواع بين الباحثين و في هذا الصدد سنتطرق إلى ذكر هذه الأنواع :

أ ـ البطالة الدورية : وهي البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية ، و هي بطالة إجبارية لا إرادية .

ب ـ البطالة الإحتكارية : وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة الأجر أو الحصول على منبع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من شخص إلى آخر داخل الدولة .

ج ـ البطالة الهيكلية (التقنية) : و تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الإقتصادي ، أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات ، أو تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات أماكن أخرى للتوطن ، و هذه من نتاج الطفرة التكنولوجية الحالية منذ سبعينيات القرن الماضي خاصة .

د ـ البطالة السافرة (الظاهرة) : تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة إنتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية و يقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل ، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها ، و يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع ، و عدم التوسع في الأنشطة الإقتصادية القائمة و إحلال المكينة مكان العامل .

هـ ـ البطالة الموسمية : و المقصود بها البطالة الوقتية ، و تحدث بسبب موسمي في صناعات خاصة ببعض القطاعات مثل : القطاع الزراعي ، القطاع السياحي .

و ـ البطالة المقنعة : و تعني إرتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل ، بحيث يعملون بالفعل عددا أقل من ساعات العمل الرسمية .

ي ـ البطالة الإختيارية و الإجبارية : البطالة الإختيارية الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته ، عند الإستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر ، أما فيما يخص البطالة الإجبارية فتحدث عند تسريح العمال[1] .

المطلب الثاني : مفهوم التشغيل :

لقد كانت و ما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الإجتماعية الهامة التي حركت أقلام المفكرين و الإقتصاديين و الفلاسفة ، و لم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من اهتمامات الدولة فحسب ، بل امتدت إلى المنظمات الإجتماعية ، المهنية و كذا المؤسسات المحلية .

1 ـ المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل :

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه :" تمكين الشخص من الحصول على العمل و الإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب ، التأهيل و التكوين " ، إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الإختصاصات و الشروط التي يجب أن تتوفر في العامل ، كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة و المكونة لليد العاملة المؤهلة ، ولا عدد مناصب العمل المناسب له [2] .

2 ـ المفهوم الحديث للتشغيل :

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة ، كما أنه لا يعني العمل فقط ، بل يشمل الإستمرارية في العمل و ضمان التعين و المرتب للعامل تبعا لإختصاصه و مؤهلاته ، و التي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بها ، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة و التمثيل في التنظيمات الجماعية و حقه في الخدمات الإجتماعية ، و على هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير و ترقية العمل ، و لقد حدد (MARC OLIVIER) مفهوما دقيقا للتشغيل و الذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها :

---

[1]- سهام عجاس ، مرجع سابق ، ص 232 .

[2]- ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد – من خلال حالة الجزائر– ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 36 .

أ ــ إستعمال جزء من عمل إجتماعي يقوم به الفرد ، و هذا مناسب لمنصب عمل ، و أيضا إستخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة و الإستخدام غير الكامل و الجزئي لقوة العمل ، و بالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن .

ب ــ هو إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية ، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل ، و أن يكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في الإمتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي ، بما في تلك الترقية و حق الإستفادة من الخدمات الإجتماعية و التأمين و التقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون[1] .

المطلب الثالث: سياسة التشغيل :

من أجل ضبط و تنظيم سوق العمل، تعمل الأجهزة الحكومية على وضع سياسات تشغيل تهدف إلى التقليل من حدة ظاهرة البطالة، و ذلك بإشراك كل الفاعلين في سوق العمل من خلال إطار قانوني و مؤسساتي.

1 ــ تعريف سياسة التشغيل :

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين : "سياسة" و التي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية ، و "التشغيل" الذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر [2].

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCPE) سياسة التشغيل على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان و كذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.

كذلك عرفها المكتب الدولي للعمل (BIT) على أنها رؤية و إطار متفق عليه و متناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، و بالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد و التي يراد من خلالها تحقيق الأهداف و النوعية المحددة للشغل في بلد معين، و

[1]- ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سابق ، ص 36 .

[2]– عبد الرازق جباري ،" آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة2001-2012 "، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2014-2015، ص 41.

على نطاق واسع فقد عرضها كل من (J.Gautie et J.C Barbier) على أنها تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل لتصحيح أي اختلالات أو تخفيف الآثار الضارة المترتبة عليه .

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي ، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية ، و كذلك ليست سياسة لسوق العمل ، و إنما هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات تصمم و تطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر ، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ، و يكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل و تحقيق التشغيل الكامل .[1]

لما سبق يمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها مجمل الإجراءات و التدابير التي تضعها و تنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه و ضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليه، و هذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل و تنمية فرص العمل نموا يتناسق كما و كيفا مع مختلف مناطق و قطاعات الاقتصاد الوطني.

2 ـ أهداف سياسة التشغيل :

تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسيين و هما [2] :

01- رفع عدد مناصب الشغل.

02- خلق مناصب أكثر إنتاجية مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة و استخدام أكفأ لقدرات العمال، و كذا اشتراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

[1]- مداني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد ، طبعة 1، عمان ، 2009 ، ص 164 .

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000"، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر ، 2012، ص 191.

3 ـ العلاقة بين أنواع سياسة التشغيل :

بصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل و التقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية ، بينما تعتبر ايجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف و تعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل ، غير أنه يصعب أحيانا التمييز و الفصل بين السياسات الإيجابية و السلبية للتشغيل ، بسبب الاتجاه الجديد الذي يتطلب ممن يحصلون على إعانة اجتماعية أن يكونوا مشاركين في برامج الاستخدام حتى يحصلوا على الإعانات المقررة ، و قد أصبحت هذه الإعانات أقل سخاء مما كانت عليه و مشروطة بتقديم ما يثبت السعي للحصول على عمل و الاستعداد للمشاركة في البرامج الإيجابية ، و من شأن ذلك تحويل الإعانات التي كانت تعتبر سلبية — تقليديا – إلى تدابير إيجابية ، و من جهة أخرى فإن سياسات مثل الأشغال العامة و الاستخدام الواقي كثيرا ما تقلل من احتمالات العثور على عمل منتظم مما يجعلهم يعتمدون على نظام الضمان الاجتماعي و يحيلهم بذلك إلى سلبيين[1].

و كمثال آخر على هذا التداخل نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من أجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة و ملائمة العرض وفق طلب المؤسسات لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذا الباب تلعب دورا آخر، كونها تمتص جزءا من عرض العمالة في سوق العمل لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل، نفس الشيء بالنسبة لبعض سياسات التراجع عن عمليات التشغيل كما هو الحال بالنسبة لمنحة البطالة التي تعمل على استقرار سوق العمل بشكل أساسي لكن في نفس الوقت تعتبر كإعانة البطال تساعده في مصاريف البحث عن عمل يلائمه و يوافق قدراته العملية و بذلك يصبح هذا النوع من سياسات التراجع عن عملية التشغيل، تعتبر كسياسة نشطة لتشجيع التشغيل[2].

[1] ـ سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر ، ملتقى دولي ، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19-23 سبتمبر 2005 ، ص 06 .

[2] ـ رشيد شباح، ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت ، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012، ص 107.

المبحث الثاني: أساسيات حول النمو الإقتصادي :

يعتبر النمو الإقتصادي من بين المصطلحات الإقتصادية الهامة الشائعة الإستخدام في جل الدراسات الإقتصادية ، باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الإقتصادي في مختلف دول العالم ، على هذا الأساس سوف نتطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الإقتصادي لمعرفة أهم جوانب هذا المؤشر الإقتصادي .

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي و أنواعه :

1- تعريف النمو الإقتصادي :

يوجد الكثير من التعاريف للنمو الإقتصادي نذكر منها ما يلي :

- يعرف النمو الإقتصادي بأنه : " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها ، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسستية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها ".[1]

- يعرف أيضا أنه :" الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين ، أو هو إرتفاع معدل الدخل الفردي ، الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوم على عدد السكان " .[2]

- يعرف كذلك بأنه :" تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن ، ووفقا لذلك فإن النمو الإقتصادي يتضمن ما يلي[3] :

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، و هذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان ، حيث أن :

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل القومي _ معدل نمو السكان

[1]- نبيلة فالي ، التنمية من النمو الى الاستدامة ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، يومي 08 و 07 أفريل 2008 ، ص 224 .

[2]- فرحات غول ، مدخل الى الاقتصاد ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2017 ، ص 191 .

[3] -Pierre Robert, Croissance et Crises- Analyse économique et historique ,Edition Pearson , France , 2010 , P 2 .

2- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية ، و هذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الفرد يفوق معدل التضخم ، حيث أن :

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي _ معدل التضخم

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية ، أي تكون على المدى الطويل .

من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف النمو الإقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة و حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ، بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، الأمر الذي يسمح من تحسين القدرة الشرائية .

2- أنواع النمو الإقتصادي :

يميز الإقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الإقتصادي و هي[1] :

1- النمو التلقائي : يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل السكان في المجتمع ، و يحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الإقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الإعتماد على وضع الخطط الإقتصادية أو التخطيط القومي .

2- النمو العابر : يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية و يزول بزوالها ، و النمو ليس له صفة الإستمرارية و قد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية .

3- النمو المخطط : هذا النوع من النمو نتيجة تدخل الدول من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الإقتصادي ، و النمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثل النمو الطبيعي ، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نموا تابعا و لا يملك الحركة الذاتية .

[1]- خيرة خيالي ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2015-2016 ، ص 47 .

المطلب الثاني : مؤشرات قياس النمو الإقتصادي :

هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الإقتصادي أهمها ما يلي :

1- الناتج المحلي الإجمالي :

يعرف بأنه :" القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة ، باستخدام الموارد الإقتصادية للبلد أو الإقليم ، و الخاضعة للتبادل في الاسواق وفق التشريعات المعتمدة " [1] .

إن الناتج الوطني باعتباره يعبر عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة معينة يستطيع التعبير عن مستوى و اتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الإقتصادية داخل الوطن ، إذ عن طريق قياسه من سنة إلى أخرى يمكن التعرف على اتجاه التذبذبات في مستوى الإنتاج و بالتالي التعرف على تغيرات مستوى المعيشة للأسر .[2]

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي ، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الإقتصاديين أن يؤخذ في الإعتبار تلك المقومات عند إحتساب الدخل .

3- الدخل الفردي الحقيقي :

ويقصد به أن النمو الإقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحققه من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد و سبب ذلك يعود إلى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو ، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان ، معدل

[1]- هند سعدي ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة (1980-2014) ، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2016-2017 ، ص 60 .

[2]- محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص 71 .

الزيادة في الناتج القومي ، مما يؤدي إلى إنخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا[1] .

المطلب الثالث : محددات النمو الإقتصادي :

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الإقتصادي من أهمها ما يلي :

1- عنصر العمل :

و نعني به نمو قوة العمل كميا و نوعيا ، فالزيادة السكانية قد تحفز الإنتاج و تزيد من حجم السوق و الطلب الكلي الإستهلاكي المحفز للإستثمار ، على العكس فقد يكون اثر الزيادة سلبي على النمو في حالة عدم كفاية الدخل الذي يشغل الزيادة السكانية .[2]

2- عنصر رأس المال :

إن عملية تراكم راس المال تساعد على تحقيق النمو الإقتصادي ، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالإستهلاك الحالي و زاد إستخدام الموارد الإقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة اكبر ، و التي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو إقتصادي ممكنة .

3- الموارد الطبيعية :

يعتمد إنتاج إقتصاد معين و نموه الإقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة ، وفرة المعادن ، المياه ، الغابات و غيرها ، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الإقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان ، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الإقتصادي في المستقبل [3] .

---

[1]- إلهام وحيد دحام ، فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، 2013 ، ص 59 .

[2]- حسن كريم حمزة ، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية و النمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 14 ، العدد 03 ، جامعة الكوفة ، العراق 2017 ، ص 25 .

[3]- خيرة خيالي ، مرجع سابق ، ص 54 .

4- التقدم التكنولوجي :

هو تنظيم يسمح باستخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج لتخفيض تكاليفها ، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات و ابتكار منتجات جديدة ، و في كل هذه الأحوال يؤدي إلى زيادة الناتج عبر الزمن ، حتى لو ظلت كميتا العمل و رأس المال دون تغيير و بالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الإقتصادي [1].

5- العوامل البيئية :

النمو الإقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة ، سواء كانت هذه البيئة سياسية ، إجتماعية ، ثقافية ، أو إقتصادية ، أي أنه لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ، و كذا نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجارية ، و استقرار سياسي و حكم يدعم النمو الإقتصادي ، و نظام ضريبي لا يعيق الإستثمارات الجديدة الوافدة للبلدان المضيفة[2] .

[1]- أحمد الأشقر ، الإقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 75 .

[2]- خيرة خيالي ، مرجع سابق ، ص 55 .

المبحث الثالث : نظريات علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي :

لقد اهتمت العديد من الدراسات الإقتصادية بتحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي ، حيث أوضحت هذه الأخيرة وجود إختلاف في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة ، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الإقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ، في حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الإقتصادي كمتغير داخلي ، بحيث أن تدفق المزيد من الإستثمارات الأجنبية يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع ، حيث ستعرض فيما يلي أهم وجهات نظر الفكر الإقتصادي في تفسير هذه العلاقة .

المطلب الأول: التفسير الكينزي للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي:

حيث تتمثل علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي في التفسير الكينزي بما يلي :

1- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في ظل نظرية كينز :

بشكل مختصر جدا فقد ركز "كينز" على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني و يرى أن أي تغيير في حجم الإضافات (الإستثمار- الإنفاق العام – الصادرات) يكون له اثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الإقتصاد ، و بالتالي يؤثر سلبا أو إيجابا على حجم الناتج أو إجمالي الصادرات ، و يصنف " كينز" من خلال مفهوم المضاعف أو حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الإستثمار مثلا) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج و في نفس الإتجاه (علاقة طردية) ، و ذلك من خلال الآثار الإقتصادية غير المباشرة للإستثمار .[1]

2- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في ظل نموذج "هارود-دومار" :

حاول هذا النموذج أن يحدد معدل النمو التوازني ، أي ذلك المعدل الذي يضمن الإستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع ، يحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض و الطلب بالمجتمع ، و تستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن ، و يقوم هذا النموذج على افتراض

[1]- شوقي جباري ، محمد محجوب الحدد ، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة (تونس ، ليبيا ، مصر) ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2013 ، ص 156 .

على أن الإنتاج لأي وحدة إقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو إقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة .

حيث أنه من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي ، أجنبي) و الإدخار في تحفيز النمو ، و نظرا لأن الإدخار يتسم بالإنخفاض (خاصة في الدول النامية) ، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر ، غير مباشر) لسد الفجوة بين الإدخار المحلي و الإستثمار المحلي ، إذ يتعين على الدول التي تعاني من إنخفاض من مدخراتها المحلية الإختيار بين البدائل الآتية :

ـ التنازل عن معدل النمو المستهدف .

ـ رفع المخدرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع .

ـ اللجوء إلى الإقتراض المحلي أو الخارجي .

ـ تشجيع تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الداخل باستخدام الحوافز و تحقيق مزيد من الإستقرار في إقتصادياتها و تهيئة البيئة الملائمة للإستثمار الأجنبي .

من خلال ما سبق ، يعد البديل الأول غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من السخط الإجتماعي و يهدد الإستقرار ، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الإستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة) ، الأمر الذي يؤثر سلبا على الرفاهية ، أما البديل الثالث فهو يزيد من تحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة ، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحا بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية ، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع الإستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الإقتصادي[1] .

[1]- سيف الدين مهدي ، عقبة جغابة ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) ،مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2018-2019 ، ص 24 .

المطلب الثاني : التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي :

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الإقتصادي ، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الإستثمار الأجنبي في تحفيز النمو في الدول المضيفة و من بين هذه النماذج نوذج "سلو-سوان" ، حيث يقوم هذا النموذج على فرضية الإستمرار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما و نظرا لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية ، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول ، الأمر الذي يشجع على إنتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل إستثمار أجنبي مباشر أو بناء نموذج جديد لقياس النمو الإقتصادي ، أطلق عليه سولو الإستثمار في محفظة الأوراق المالية[1] .

يجدر بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على أن الإستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات ، العملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث و التطوير ، و تكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة ، و عليه يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين ، و تعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتماما بالإستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الإعتبار .

المطلب الثالث:التفسير الحديث للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي:

تتمثل علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي في التفسير الحديث بما يلي :

1- الإستثمار الأجنبي المباشر و عوائد التقدم التكنولوجي :

في الأدبيات الإقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الإيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة ، و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث و التطوير في العالم المتقدم و مستوى التكنولوجيا

[1]- هند سعدي ،مرجع سابق ، ص 79 .

المتواجدة لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية ، لذلك تعد الشركات متعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا[1] .

للإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا و نشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة ، الروابط الرأسية و التي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف ، الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكلة لنفس الفرع ، و هجرة العمالة الماهرة ، و أخيرا تدويل البحث و التطوير ، و من أجل تحقيق إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية ، يستلزم ذلك وجود روابط خاصة مع منابع الموردين و أماكن العمل في البلدان النامية ، و كذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية و التدريب و غيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات و البائعين .

في نفس السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام و السلع الوسيطة و تحديث أو تحسين مرافق الإنتاج .

و بالرغم من أن القدرة التكنولوجية تبقى متمركزة في الشركات متعددة الجنسيات صاحبة الإستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنها سوف تساهم في حل بعض من مشكلات التصنيع للدول المضيفة و علاج الخلل الهيكلي في الدول على وجه الخصوص في مجالات الصناعات الإستخراجية التي تتطلب رأس مال ضخم و تكنولوجيا متقدمة .[2]

و في دراسات لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) على الصين و ماليزيا و سنغافورة و تايلاند ، بينت أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق ، و تحرير قواعد وقيود الإستثمار ، كما توصلت إلى أن للإستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة ، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية .

و أكد (HONG) في هذا المجال ، من خلال دراسة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في كوريا مدى تاثير نقل التكنولوجيا و المهارات الإدارية المصاحبين له ، و قد أوضحت

[1]- شوقي جباري ، محمد محجوب الحدد ، مرجع سابق ، ص 159 .

[2]- عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ـ دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر ـ ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، العراق ، العدد 17 ، 2006 ، ص 44 .

الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الإقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا و المهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر .[1]

2- الإستثمار الأجنبي المباشر و تطوير التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الإقتصادي ، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين ، فتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة و العكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول ، كما أن وجود المزيد من هذه التدفقات تساعد على المزيد من الاستراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية و التي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية اقل ، حيث اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة و التي تبدأ من خلال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة و المهارات و شبكات الإنتاج و التسويق الدولية ، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية ، و لاختبار تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر و غير المباشر[2] .

1- الأثر المباشر : و يتمثل في زيادة القدرات التصديرية لفروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق الخارجية ، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات و مهارات تسويقية ، و بالتالي يتم تغيير استراتيجة التصنيع في الدول المضيفة لترقية الصادرات .

2- الأثر غير المباشر : و ينشأ تبعا لمجموعة من المزايا المصاحبة للإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية ، و ذلك من خلال :

ـ نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية ، مما يغير من الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية .

ـ نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة .

---

[1]- شوقي جباري ، محمد محجوب الحدد ، مرجع سابق ، ص 159 .

[2]- شهيناز صياد ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص49-50 .

ـ استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار الشركات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية .

أما تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة ، فيكون التأثير ايجابيا على المنتجات النهائية ، فقد لا تقوم الدول المضيفة باستبرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات ، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة و في هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات و الشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية إلى البلدان المضيفة[1] .

كما أوضحت دراسة THOMSEN عام 1999 و بالتطبيق على دول شرق آسيا زيادة في صادراتها و في قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري ، و الذي أدى إلى زيادة و تضاعف معدات النمو لإقتصاداتها ، مع تزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5% إلى 39.7% في ثلاث سنوات ، ووصل معدل النمو في تيلاند خلال الفترة (1989-1992) إلى 2.6% و ذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية .

3- الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار المحلي :

وفقا للنظرية الإقتصادية فإن زيادة الإستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و بالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي و هذا ما ينطبق على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ، و نتيجة للإتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الإعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الإقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة ، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم بسبب تحول جزء من المدخرات المحلية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر ، و نتيجة لذلك أيضا فإن الإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للإستثمار المحلي ، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال و التكاملية بين الإستثمار المحلي و الأجنبي المباشر ، التي تنشأ من طريقة تمويل الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

[1]- شهيناز صياد ،مرجع سابق ، ص 51.

حيث أجريت عدة دراسات لإختبار الأثر الإحلالي أو التكاملي للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي ، و استنادا إلى الدراسة التي قام بها CHUMPETER ، فإن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي في الدولة المضيفة يكون كالآتي[1] :

01 ـ إحلاليا إذا كان الإستثمار المحلي يستعمل تكنولوجيا تقليدية ، حيث لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات التي تستعمل التكنولوجيات العالمية .

02 ـ تكامليا إذا كانت الدول المضيفة تملك تكنولوجيا متقدمة و شركاتها المحلية قادرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل التكنولوجيات التقليدية ، و بالتالي يكون الإستثمار الأجنبي المباشر محفز للإستثمار المحلي .

و في دراسة أعدت من قبل "الأونكتاد" سنة 1992 ، قدمت دعما واضحا لدور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الدول النامية ، حيث أنه من المتوقع أن يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر كحافز للإستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى المواد المحلية و تقديم إشارة على الثقة بفرص الإستثمار ، و هذه العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار المحلي كانت محل بحث من قبل الإقتصادين (أجوسن و ماير) سنة 2000 ، اللذان بحثا المدى الذي يستقطب عنده الإستثمار الأجنبي الإستثمار المحلي ، و طبقا للنموذج فإن آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي تختلف ما بين الدول إعتمادا على السياسة المحلية و طبيعية تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للداخل (أنشطة جديدة أو أنشطة سائدة)[2] .

04– الإستثمار الأجنبي المباشر و تطوير الموارد البشرية :

إن عمليات نقل التكنولوجيا من الشركات الأم لفروعها في الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر ، لا تتجسد فقط في الآلات و المعدات ، لكن ينطوي أيضا على نقل المهارات الفنية و التدريب

[1]- جميلة جوزي ، مرجع سابق ، ص 245 .

[2]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 76.

لعناصر العمل ، حيث لا يقتصر الإنتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها ، إنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية أيضا خاصة تلك التي تتعامل مع الشركات الأجنبية[1] .

كما توصلت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري و الهام لنقل التكنولوجيا من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهر الذي شهدته الصين خلال العقدين الأخيرين ، فقد ترتب عن ما سبق الإرتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الإقتصاد الصيني ككل ، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري ، و في دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية ، أو لأجل إنشاء شركات خاصة بهم ، كما هو الحال مثلا في صناعة البرمجيات الهندية .

[1]- شوقي جباري ، محمد محجوب الحدد ، مرجع سابق ، ص 162 .

خلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال دراستنا لهذا الفصل بتسليط الضوء على بعض المفاهيم العامة حول البطالة والتشغيل ، حيث أن معظم بلدان العالم تعاني من هذا الخلل الإقتصادي الواسع الإنتشار بنسب متفاوتة ، ما دفع بالباحثين الاقتصاديين و المفكرين محاولة بلورة سياسات جديدة لأجل التخفيف من حدته ، كما تطرقنا أيضا إلى معرفة المقصود بالنمو الإقتصادي و كذا مؤشرات قياسه و محدداته .

مع استعراض بعض النظريات السابقة التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي ، حيث أن التحليل الكينزي أكد على أهمية تشجيع تدفق المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر للتخفيف من حدة الفجوة بين الإدخار و الإستثمار لاسيما في الدول النامية ، كما رأى الفكر النيوكلاسيكي أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر في إحداث التقدم التكنولوجي فضلا عن دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري ، بينما قام الفكر الحديث بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة للاستثمارات في الدول المضيفة ، حيث تجلى ذلك في عوائد التقدم التكنولوجي ، درجة التكاملية و الإحلال الموجودة بين الاستثمار الأجنبي و المحلي ، حيث يؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و الرفع من معدلات النمو الإقتصادي .

الـفصل الثالث

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

تمهيـد :

لقد أصبح موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام الدولة و كذا الخبراء ومؤسسات التقييم الإستثماري ، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد المنافسة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال جعل عوامل جذبها أكثر إنسيابا في جميع قطاعات الإستثمار ، عن طريق التحفيزات الممنوحة للمستثمر الأجنبي و محاولة تذليل العقبات والصعوبات أمامه لزيادة التدفقات المالية في شتى المجالات الإقتصادية ، وهو ما تسعى إليه الدولة الجزائرية لتحقيق النمو الإقتصادي و توفير المزيد من مناصب الشغل في ظل ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات ضخمة في جميع القطاعات الإقتصادية .

هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني : دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2002-2018).

المبحث الثالث : معوقات و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتحصل الجزائر من خلال إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة على تدفقات مالية واردة إليها، و من خلال إستثماراتها في الخارج تنتج هناك تدفقات صادرة ، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث بلغة الأرقام إلى إحصائيات حجم كلا التدفقات الواردة منها و الصادرة ، و كذا إبراز التوجه الجغرافي والتوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

المطلب الأول : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1 ـ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر :

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019) :

ـ الجدول رقم (3 ـ 1) يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019) :

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	قيمة التدفقات الواردة	السنوات	قيمة التدفقات الواردة
2002	1065,0	**2011**	2580,6
2003	637,9	**2012**	1499,4
2004	881,9	**2013**	1696,9
2005	1145,3	**2014**	1506,7
2006	1888,2	**2015**	-584,5
2007	1743,3	**2016**	1636,3
2008	2631,7	**2017**	1232,3
2009	2753,8	**2018**	1466,1
2010	2301,2	**2019**	1381,9

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات تقارير UNCTAD ، لسنوات مختلفة (2002-2019) على الموقع الرسمي ، أطلع عليه بتاريخ 2021/02/13 .

Source: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).

ومن أجل جعل معطيات الجدول أكثر وضوحا ، قمنا بترجمتها إلى الشكل البياني الآتي :

ـ الشكل البياني رقم (3-1) : تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019) :

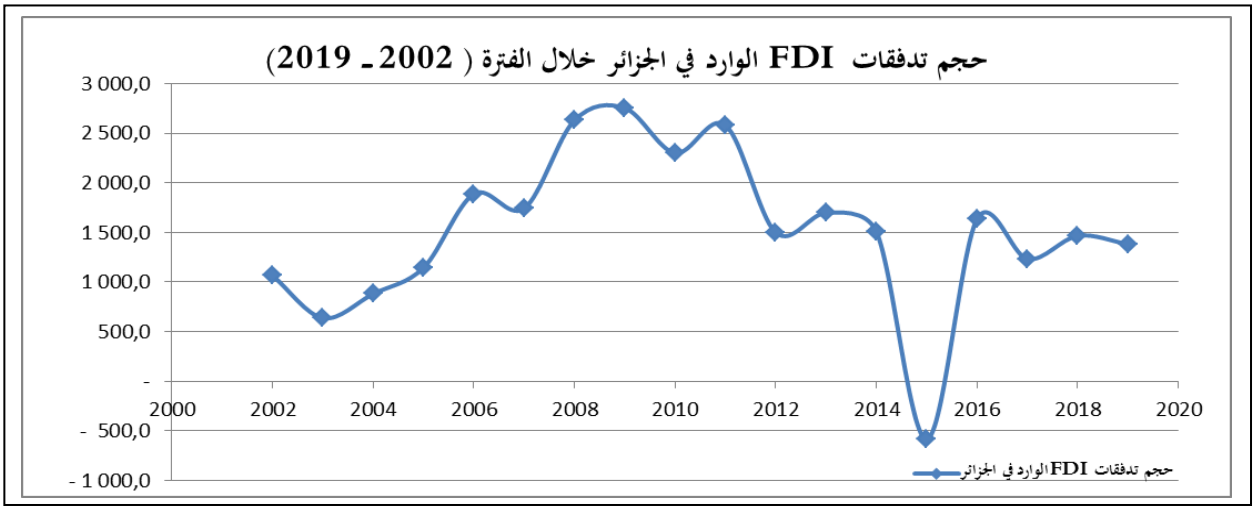

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3 ـ 1)

من خلال الجدول أعلاه، تبين الإحصائيات خلال الفترة (2002 ـ 2019)، تذبذب في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث شهدت إرتفاعا خلال سنة 2002 بقيمة 1065,0 مليون دولار، حيث تزامن هذا الإرتفاع مع صدور القانون 03/01 ولما تضمنه من تقديم الدولة الجزائرية للحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، كمثال عن ذلك، في المجال الصناعي تعد الإستثمارات الهندية الأهم في الجزائر وذلك قيام شركة **'أسبات'** في سنة 2002 بشراء 70 % من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار، حيث التزمت الشركة الهندية باستثمار 120مليون دولار على مدى 10سنوات، مع إلتزام الدولة الجزائرية بالمديونية السابقة للشركة الوطنية والمقدرة بـ 600 مليون دولار، وتم الإتفاق على تجميد أسعار الطاقة والكهرباء لمدة 10 سنوات، مع تحمل خزينة الدولة للفارق في الأسعار في حالة ارتفاعها مع ضمان حماية مؤقتة للسوق الجزائرية من المنافسة الأجنبية[1]، أيضا يعود هذا الإرتفاع إلى بيع

[1]. طالم علي، كافي فريدة، جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني (تسليط الضوء على الفترة 2002-2016)، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2017 ، جامعة الجلفة الجزائر ، ص 262.

رخصة الهاتف النقال للشركة المصرية أوراسكوم بتاريخ 31 جويلية 2001[1] ، لتنخفض بشكل محسوس في سنة 2003 إلى بقيمة 637,9 مليون دولار، حيث يمكن إرجاع سبب ذلك إلى إنخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة بسبب بعض الإضطرابات الأمنية والسياسية، إلا أنها عادت وسجلت إرتفاعا سنة 2004 بقيمة 881,9 مليون دولار، بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للإتصالات الكويتية، لتبلغ رقما قياسيا، بقيمة 2753,8 مليون دولار سنة 2009، بسبب جملة الإصلاحات التحفيزية التي عكفت عليها الدولة الجزائرية هذا من جانب، ومن جانب آخر تلك المشاريع الإستثمارية الكبرى التي أطلقتها ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 ـ 2009 ، والتي تم إسناد الكثير منها إلى الشركات الأجنبية، كما سجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إنخفاض سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بقيمة 2301,2 مليون دولار، ويرجع سبب ذلك إلى أثر الأزمة العالمية سنة 2008 ، وكذا الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية المالية لسنتي 2009 ـ 2010، خاصة القاعدة 49 ـ 51 % والتي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب[1].

ليسجل في سنة 2011 إرتفاع محسوس لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بقيمة 2580,6 مليون دولار، حيث قامت الجزائر في هذه السنة بتوقيع إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي، راغبة في الإنضمام إلى المنظمة العالمة لتجارة وبفضل إرتفاع أسعار البترول ولكون أغلب هذه التدفقات تتجه نحو قطاع المحروقات، فقد حصلت الجزائر مليارات الدولارات مكنتها من إطلاق عدة برامج بناء هياكل عظمى، أوكلت مهام إنجازها إلى شركات أجنبية، كأمثلة (ميترو الجزائر، تراموای الجزائر،...إلخ).

كما انخفضت في سنة 2012 إلى 1499,4 مليون دولار ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 1696,9 مليون دولار سنة 2013 ، و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى السياسة المنتهجة من قبل الحكومة من خلال التحفيزات و الإمتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي ، إضافة إلى الإستقرار و التطور الإيجابي لمعظم المؤشرات الإقتصادية الكلية ، حيث عاشت الجزائر في تلك المرحلة فترة بحبوحة مالية .

[1]. شردود سامية ، بن حليمة هاجر ، محددات الإستثمار الأجنبي و أثره على التنمية الإقتصادية ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة المسيلة ، 2019 ، ص50 .

في سنة 2015 سجلت الجزائر أدنى إنخفاض للتدفقات الواردة بقيمة **سالبة** بلغت قيمة 584,5 – مليون دولار ، و هذا راجع حسب UNCTAD إلى دخول قطاع الطاقة في أزمة و غياب البدائل التي تساعد على رفع حجم هذه الإستثمارات[2]، لترتفع ثانية إلى 1636,3 مليون دولار سنة 2016 ، مستمرة في التذبذب، غير أنها لم تحافظ على نفس الوتيرة لتنخفض بعدها سنة 2017 إلى 1232,3 مليون دولار، وترتفع من جديد إلى 1466,1 مليون دولار سنة 2018 ، بسبب تلقي الجزائر إستثمارات أجنبية كبيرة في مجالات النفط، الغاز والسيارات، لتسجل تراجعا بقيمة 1381,9 مليون دولار سنة 2019 .

2 ـ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ2019):

ـ الجدول رقم (3 ـ 2) يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019):

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	قيمة تدفقات الصادرة	السنوات	قيمة التدفقات الصادرة
2002	98,6	**2011**	533,5
2003	28,3	**2012**	-41,3
2004	253,5	**2013**	-268,3
2005	-20,2	**2014**	-18,3
2006	34,0	**2015**	103,2
2007	150,6	**2016**	46,5

[1]. قاضي أسامة ، دراسة تحليلية و تقييمية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر . حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص تجارة دولية ، جامعة تيارت ، سنة 2014-2015 ، ص 61 .

[2]. هشام بوعافية ، التنمية الإقتصادية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، سنة 2016-2017 ، ص 223 .

2008	318,0	**2017**	-8,7
2009	214,8	**2018**	879,7
2010	220,5	**2019**	82,8

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات تقارير UNCTAD ، لسنوات مختلفة (2002–2019) ، على الموقع الرسمي ، أطلع عليه بتاريخ 2021/02/13 (www.unctad.org/fdistatistics) *Source:* UNCTAD, FDI/MNE database .

ومن أجل جعل معطيات الجدول أكثر وضوحا ، قمنا بترجمتها إلى الشكل البياني الآتي :

ـ الشكل البياني رقم (3–2) : تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2019) :

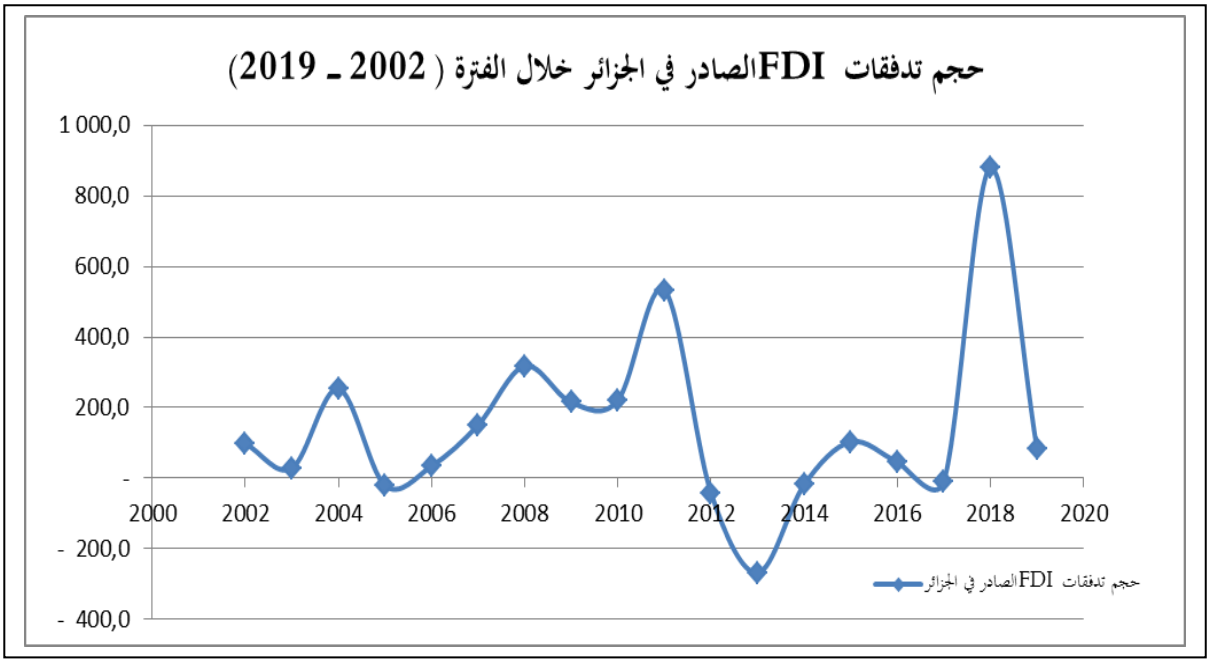

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3 ـ 2)

من خلال الجدول أعلاه ، يتضح لنا تذبذب في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر ، حيث سجلت أعلى قيمة له خلال سنتي 2011 و 2018 ، بقيمة 533,5 و 879,7 مليون دولار أمريكي على التوالي ، كما أنه شهد أيضا خلال نفس فترة الدراسة أدنى قيمة له بشكل ملفت خلال سنوات 2005،2012،2013،2014،2017 ، بقيم **سالبـــة** على التوالي 20,2 ـ 41,3 ـ 268,3 ـ 18,3 ـ 8,7، كما انخفضت فجأة تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر في الجزائر بشكل

ملفت سنة 2019، إلى 82,8 مليون دولار، بعد أن شهدت إرتفاعا ملحوظا سنة 2018 بقيمة 879,7 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني : التوجه الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1 ـ التوجه الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر :

أ ـ أهم الدول المستثمرة في الجزائر من خلال حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر2019) :

من خلال الجدول الموالي سنوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر من خلال حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر 2019):

ـ الجدول رقم (3-3) يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر من خلال حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر 2019) :

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونج	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سانغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2

أخرى	1.576	134	108
الإجمالي	**21.056**	**188**	**152**

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات تقارير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، نشرة ضمان الإستثمار سنة 2020 ، نشرة فصلية ، بعنوان مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ، ص 18 ، أطلع عليه بتاريخ 2021/06/23 .

ب ـ أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من خلال تكلفة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر2019) :

من خلال الجدول الموالي سنوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من خلال تكلفة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر 2019) :

ـ الجدول رقم (3–4) يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من خلال تكلفة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال (إجمالي الفترة يناير 2015 ـ ديسمبر 2019) :

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة المئوية %
آسيا و المحيط الهادي	13.606	%65
أوربا الغربية	4.019	%19
إفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1
الإجمالي	**21.056**	**%100**

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات تقارير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، نشرة ضمان الإستثمار سنة 2020 ، فصلية ، بعنوان مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ، ص 18 ، أطلع عليه بتاريخ 2021/06/23 .

2 ـ التوجه الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر :

– تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر (أكبر الدول المستقبلة خلال الفترة (2003 ـ 2015) :

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر (أكبر الدول المستقبلة خلال الفترة (2003 ـ 2015)

ـ الجدول رقم (3–5) يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر (أكبر الدول المستقبلة خلال الفترة (2003 ـ 2015) :

أكبر الدول	عدد الشركاء	عدد المشروعات	إجمالي التدفقات (مليون دولار)	الحصة %
اليمن	1	1	850	51.1
كوت ديفوار	1	1	200	12
جمهورية الدومينيكان	1	1	200	12
تونس	1	2	117	7
إسبانيا	21	2	86	5.1
العراق	1	1	45	2.7
الولايات المتحدة	1	1	35	2.1
سيريلانكا	1	1	35	2.1
إيطاليا	1	1	31	1.9
المملكة المتحدة	1	1	22	1.3
فرنسا	1	1	22	1.3
نيجيريا	1	2	22	1.3
الإجمالي	**13**	**15**	**1665**	**100**

لقد بلغت التدفقات الصادرة للإستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر 1665 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2003-2015) ، حيث كانت حصة اليمن أكبر حصة لأهم الدول المستقبلة لهذه التدفقات بإجمالي 850 مليون دولار أمريكي أي بـ 51.1% من إجمالي التدفقات الصادرة للإستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر لأكبر 12دولة ، تلتها كل من كوت ديفوار ، جمهورية الدومينيكان ، تونس ، إسبانيا و العراق ، أما المرتبة الأخيرة فكانت لكل من المملكة المتحدة ، فرنسا و نيجيريا بـ 22 مليون دولار أمريكي بحصة 1.3% من إجمالي التدفقات[1] .

المطلب الثالث : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

إن الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي في الجزائر و المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليست معمقة و لا تفصل في نشاطات القطاعات كل على حدى ، فقطاع الخدمات مثلا يكون مقسم إلى عدة نشاطات مختلفة ،كما أن المعطيات الخاصة بالشركات الأجنبية يصعب الحصول عليها ، إن لم تكن في بعض الأحيان معدومة .

1- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب قطاع النشاط المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 في الجزائر :

سنحاول توضيح وتقديم صورة واضحة عن قطاعات النشاط التي تستقطب المستثمر الأجنبي في الجزائر، المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الفترة 2002-2018 ، وفق الآتي :

[1]- العربي خيرة ، بوعزة مسعودة ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين العرقلة و التحفيز – دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية للفترة 2010-2019 ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية و تجارة دولية ، جامعة تيارت ، سنة 2019 ، ص 126.

الجدول رقم (3–6): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب قطاع النشاط المصرح بها خلال الفترة 2002–2018 في الجزائر .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.08
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
الإتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**100**

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، على الموقع الرسمي https://www.andi.dz. ، أطلع عليه بتاريخ 2021/03/03 .

من خلال الجدول يلاحظ أن قطاع الصناعة هو القطاع المهيمن على أكبر حصة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تقدر بـ 61.93% من خلال 558 مشروع و بغلاف مالي تجاوز 2050277 دج ، يليه كل من قطاع البناء و الخدمات بنسبة تقدر بحوالي 15% لكل منهما بقيمة مالية قدرت بـ 82593 دج ، 130980 دج على التوالي .

في حين حضي قطاع السياحة بنصيب معتبر من هذه الإستثمارات بقيمة قدرت بـ 128234 دج بالرغم من قلة المشاريع المنجزة فيه و التي لم تتعد 19 مشروع ، أما باقي القطاعات فلم تحصل على حجم أكبر من هذه الإستثمارات ، حيث لم تفوق مجموع المشاريع المستثمرة فيها 7.22 % .

2– توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015– ديسمبر 2019):

الجدول رقم (3–7): توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015– ديسمبر 2019):

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12.883	42
الإستخراج	3450	2
اللوجستيات و التوزيع و النقل	3.305	2
أعمال بناء	867	3
الكهرباء	170	1
المبيعات و التسويق و الدعم	114	19
التعليم و التدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة و الخدمات	4	1

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات تقارير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، نشرة ضمان الإستثمار سنة 2020 ، نشرة فصلية ، بعنوان مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ، ص 18 ، أطلع عليه بتاريخ 2021/06/23 .

3– أهم خمسة 05 شركات مستثمرة في الجزائر (إجمالي فترة يناير 2015– ديسمبر 2019) :

الجدول رقم (3–8): أهم خمسة 05 شركات مستثمرة في الجزائر (إجمالي فترة يناير 2015– ديسمبر 2019):

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
CITIC Group	6.000	1
China State Construction Engineering Corporation (CSCEC)	3.300	1
Indorama	3.151	3
Total	1.929	2
Egyptian General Petroleum Corporation	1.404	1

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات تقارير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، نشرة ضمان الإستثمار سنة 2020 ، فصلية ، بعنوان مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ، ص 18، أطلع عليه بتاريخ 2021/06/23 .

المبحث الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

بعد التطرق إلى حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة في الجزائر بلغة الأرقام، تم كذلك تسليط الضو على أهم البلدان المستثمرة والمستقطبة لهذا الإستثمار الأجنبي في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي، حيث أنه سنحاول في هذا المبحث دراسة دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018).

المطلب الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2002-2018) :

من خلال الجدول الموالي سنوضح توزيع مناصب الشغل في الجزائر حسب المشاريع الإستثمارية (الأجنبية و المحلية) خلال الفترة (2002-2018) :

الجدول رقم (3-9): توزيع مناصب الشغل في الجزائر حسب المشاريع الإستثمارية (الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي) خلال الفترة (2002-2018):

المشاريع الإستثمارية	المشاريع		مناصب الشغل	
	عدد المشاريع	النسبة من الإجمالي (%)	عدد مناصب الشغل	النسبة من الإجمالي (%)
الإستثمار المحلي	66438	% 98.63	1231677	%89.58
الإستثمار الأجنبي	921	%1.37	143237	%10.42
المجموع	67359	%100	1374914	%100

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، على الموقع الرسمي https://www.andi.dz. ، أطلع عليه بتاريخ 2021/03/03 .

حسب الجدول فإن الإستثمارات المحلية وفرت ما نسبته 89.58% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع الإستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2002–2018) ، أما الإستثمارات الأجنبية فقد ساهمت بنسبة 10.42% من إجمالي ما وفرته المشاريع الإستثمارية ، هذا يعني أن الإستثمارات الأجنبية تؤثر في خلق فرص عمل لكنها محدودة ، و من هنا فعلى الجزائر جذب المستثمرين الأجانب أكثر ، خصوصا بالقطاعات الكثيفة العمالة .

وبالرغم من أن عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي في الجزائر بلغ 921 مشروع ، أي ما يمثل فقط نسبة 1.37 % من إجمالي المشاريع الإستثمارية في الجزائر ، إلا أنها توفر ما نسبته 10.42% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها جميع المشاريع الإستثمارية في الجزائر ، و هذا ما يعطي إنطباعا بأن دور الإستثمارات الأجنبية يبقى مهما في توفير مناصب الشغل في الجزائر ، فإذا ما استطاعت الجزائر زيادة عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية مثلا إلى نسبة 05 % من إجمالي المشاريع ككل ، فأكيد سيؤثر ذلك إيجابا على عدد مناصب الشغل المستحدثة التي ستوفرها هذه الأخيرة .

الجدول رقم (3–10): توزيع مناصب الشغل التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب قطاع النشاط فترة (2002–2018):

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.08	7656	5.37
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36

الإتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.13
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**133583**	**100**

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، على الموقع الرسمي https://www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ 2021/03/03 .

يبين الجدول رقم (3-9) توزيع مناصب الشغل التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب قطاع النشاط فترة (2002-2018) ، حيث يتضح جليا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة ، ولقد انحصرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محدودة فقط وفيما يلي نعرض توزيعها بالترتيب:

- **قطاع الصناعة**: احتل المركز الأول بمجموع 558 مشروع ، بنسبة 61.93% ، مستحدثا 81413 منصب شغل ، بنسبة بلغت 60.95% .
- **قطاع البناء** : احتل المركز الثاني بمجموع 142 مشروع ، بنسبة 15.76% ، مستحدثا 23928 منصب شغل ، بنسبة بلغت 17.91% .
- **قطاع الخدمات** : احتل المركز الثالث بمجموع 136 مشروع ، بنسبة 15.09% ، مستحدثا 13842 منصب شغل ، بنسبة بلغت 10.36% .

أما باقي القطاعات الأخرى كالصحة ، الإتصالات ، الزراعة ، السياحة و النقل ، فلم تتجاوز في مجملها 8 % من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المنجزة ، مستحدثة بذلك مناصب شغل قليلة لا تتعدى في مجملها نسبة 10% ، الأمر الذي يدل على تركيز اهتمام المستثمر الأجنبي على الاستثمار في قطاع الصناعة (المحروقات) بنسبة كبيرة في الجزائر .

المطلب الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002–2018)

تتغير معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الإقتصادية السائدة و خاصة أوضاع السوق البترولية و ذلك لإعتمادالإقتصاد الجزائري أساسا على مداخيل الجباية البترولية ، حيث أنه عند إرتفاع أسعار البترول يشهد الإقتصادالوطني إنتعاشا و يساهم في زيادة النمو ، أما في الحالة العكسية يكون هناك تراجع ،كما يتأثر النمو الإقتصادي أيضا بتدفق الإستثمار الأجنبي من ناحية الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي يمكن إبرازه من خلال دراسة العلاقة بين تدفقات FDI و نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPفي الجزائر[1] ،كما يوضحه الجدول الآتي:

- الجدول رقم (3–11): العلاقة بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر FDI و نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPفي الجزائر خلال الفترة (2002– 2019):

السنوات	2002	2003	2004	2005
تدفقات FDI الوارد (مليون دولار أمريكي)	1065	637.9	881.9	1145.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)%	5.6	7.2	4.3	5.9
معدل تدفقات FDIالوارد من إجمالي الناتج المحلي%	1.87	0.94	1.03	1.12
معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي%	4.2	5.8	2.93	4.43

السنوات	2006	2007	2008	2009
تدفقات FDI الوارد (مليون دولار أمريكي)	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)%	1.7	3.4	2.4	1.6
معدل تدفقات FDIالوارد من إجمالي الناتج المحلي%	1.57	1.25	1.54	2
معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي%	0.21	1.8	0.73	- 0.13

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات FDI الوارد (مليون دولار أمريكي)	2301.2	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8

[1] - العربي خيرة ، بوعزة مسعودة ، مرجع سابق ، ص 151 .

معدل تدفقات FDIالوارد من إجمالي الناتج المحلي%	1.42	1.28	0.71	0.8	0.7
معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي%	1.74	0.98	1.4	0.76	1.71

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات FDI الوارد (مليون دولار أمريكي)	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)%	3.7	3.2	1.3	1.1	1
معدل تدفقات FDIالوارد من إجمالي الناتج المحلي%	-0.32	1.02	0.72	0.83	0.8
معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي%	1.6	1.1	- 0.75	- 0.9	- 0.93

من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ، لسنوات مختلفة (2002-2019) ، المتاحة على الموقع الرسمي www.albankaldawli.org ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/13.

ومن أجل جعل معطيات الجدول أكثر وضوحا ، قمنا بترجمتها إلى الأشكال البيانية الآتية :

ـ الشكل البياني رقم (3–3) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)% في الجزائر خلال الفترة (2002–2019) :

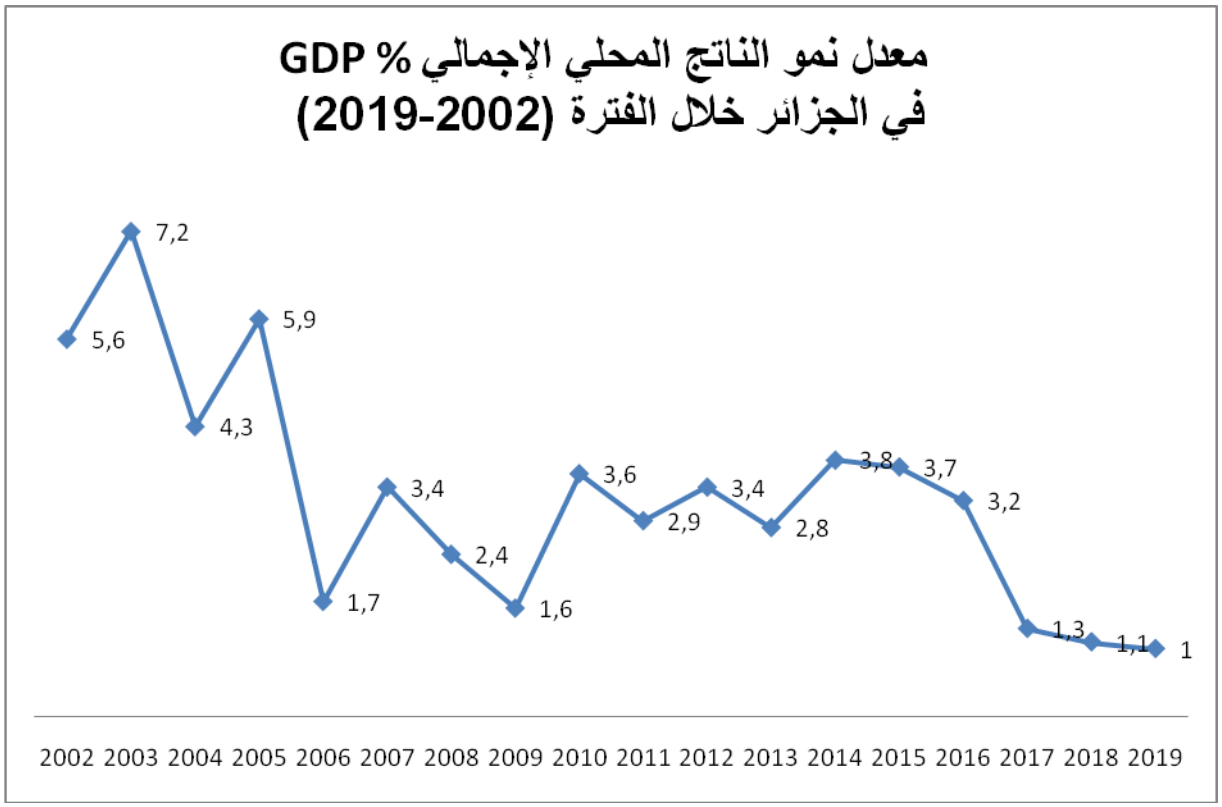

ـ الشكل البياني رقم (3–4) : معدل تدفقات FDI الوارد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي % في الجزائر خلال الفترة (2002–2019) :

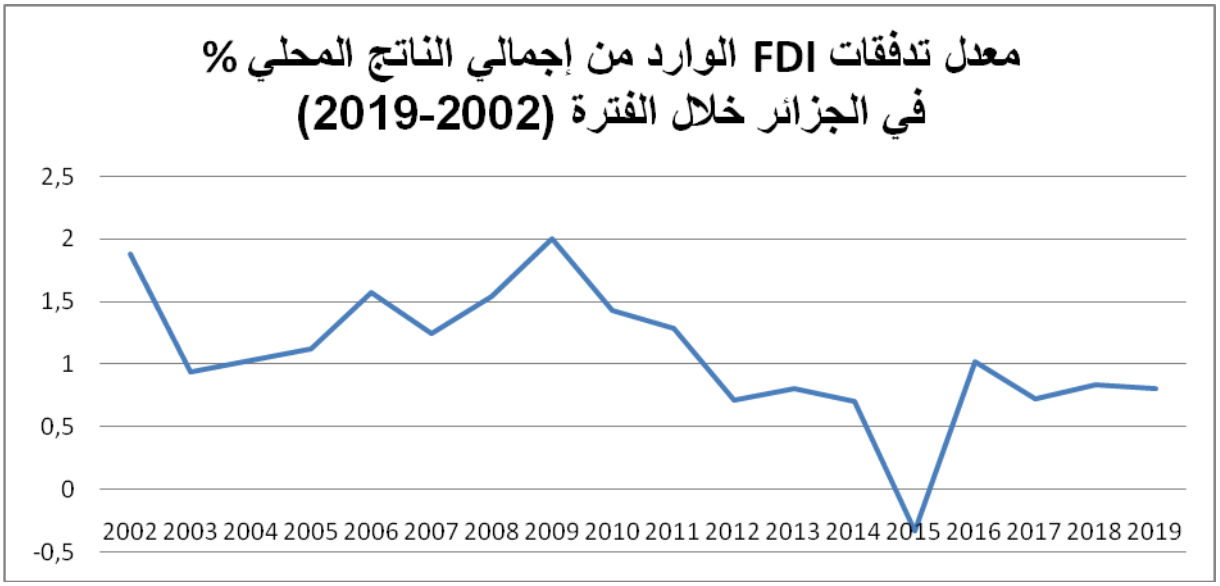

ـ الشكل البياني رقم (3–5) : معدل النمو في تصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي % في الجزائر خلال الفترة (2002–2019) :

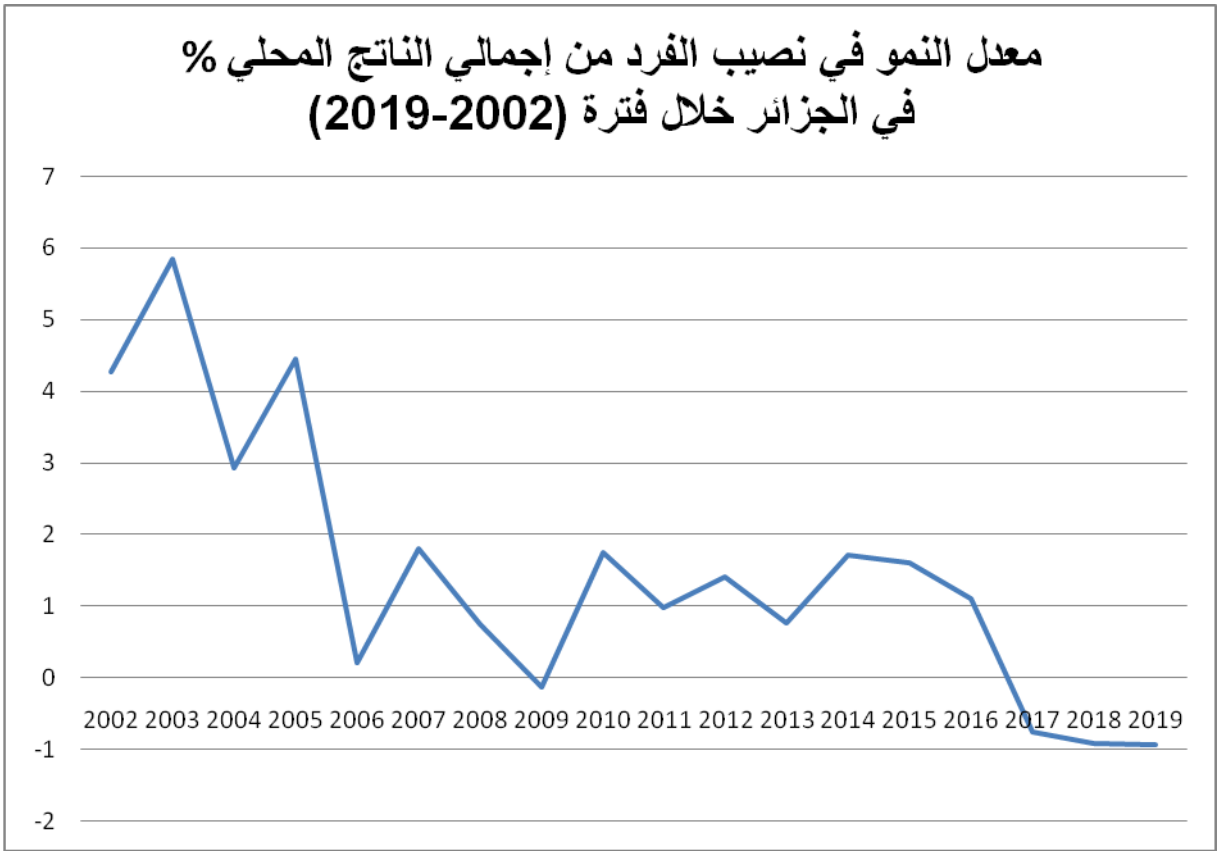

لقد عرفت مستويات النمو الإقتصادي (GDP) إرتفاعا و تطورا مع مطلع الألفية الثالثة بسبب إرتفاع أسعار البترول ، مما أدى إلى إرتفاعإحتياطي الصرف و هو ما جعل الجزائر تنتهج سياسة إقتصادية جديدة أساسها الإنفاق العام التوسعي ، فكان لمخطط "دعم الإنعاش الإقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي للنمو خلال الفترة 2005-2009 ، الأثر في الإنفراجالإقتصادي للجزائر بعدما شهد هذا الأخير إنكماشا و تدنيا في مستوياته في الفترة السابقة ، حيث حملت برامج الدعم هذه في طياتها العديد من الإصلاحات و التي من ضمنها الإهتمام بقطاع الفلاحة من خلال التدعيم الذي بادرت به الدولة ، و كذا الإهتمام بقطاع الصناعة و كل القطاعات الأخرى و التي من بينها أيضا اتباع عدة سياسات و تقديم عديد التحفيزات التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية ، كل هذا و غيره دفع بمعدل النمو الإقتصادي ليصل سنة 2002 إلى 5.6% و 7.2% سنة 2003 ، مع بقائه شبه ثابت في السنتين المواليتين 2004 و 2005 بنسبة 4.3% و 5.9% على التوالي .

حيث أنه في سنة 2006 عرفت معدلات النمو الإقتصادي تدهورا و تراجعا شديدا ، حيث وصلت إلى 1.7 % و استمرت في التذبذب على نفس الوتيرة إلى غاية 2009 بمستوى 1.6% ، وكان ذلك نتيجة لإنخفاض أسعار المحروقات تزامنا مع أزمة 2007 العالمية ، بالرغم من إعطاء برنامج الدعم التكميلي لنتيجة ايجابية في قطاع الخدمات ، البناء و الأشغال العمومية .[1]

في المقابل شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2006، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2009 بقيمة 2753.8 مليون دولار أمريكي ، لينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة مسجلا معدل نمو يقدر بـ 1.6 % ، بعدما كان 2.4 % سنة 2008 ، متأثرا بانخفاض أسعار النفط ، حيث شهد إرتفاعا ملحوظا سنة 2010 بمعدل نمو بلغ 3.6 % ، في الوقت الذي شهدت فيه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفاضا.

كما عرف معدل الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا خلال الفترة من2010 إلى 2014 ، حتى وصل إلى قيمة 3.8 % سنة 2014 ، ليشهد إنخفاضا بعدها خلال الفترة من 2015 إلى 2019 ، حتى

[1]- مصطفى دحماني ، زكرياء نفاح ، الإستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية – مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية ، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الإقتصادي ، المركز الجامعي تندوف ، العدد 01 ، ديسمبر 2017 ، ص 79 .

وصل إلى قيمة 1% سنة 2019 ، في المقابل شهدت سنة 2016 تحسنا و ارتفاعا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بلغت قيمة 1636.3 مليون دولار أمريكي بعدما سجلت إنخفاضا شديدا سنة 2015 بقيمة سالبة قدرت بـ 584.5- مليون دولار أمريكي ،بسبب التراجع الحاد في أسعار البترولالتي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الجزائري و كذا استمرار العمل بقاعدة 49-51 ، مما أدى إلى خروج الإستثمارات الأجنبية بدل دخولها .

حيث سجل خلال بعض سنوات هذه الفترة وجود تناسب طردي بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP ، حيث شهدت سنة 2017 انخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة 1232.3 مليون دولار أمريكي ، بعدما كانت 1636.3 مليون دولار أمريكي سنة 2016 ، بالمقابل عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا أيضا من 3.2 % سنة 2016 إلى 1.3 % سنة 2017 ، كما شهدت أيضا سنة 2019 هي الأخرى إنخفاضا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة 1381.9 مليون دولار ، بعدما كانت 1466.1 مليون دولار أمريكي سنة 2018 ، بالمقابل عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا هو الآخر من 1.1 % سنة 2018 إلى 1 % سنة 2019 .

وفيما يخص نسبةFDI من GDP ، فيلاحظ أنها منخفضة جدا خلال الفترة 2022-2019 ، بالرغممن تطور حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بنسبة قدرت بـ 0.31 - % ، و هي السنة التي عرفت فيها تدفقات FDI الوارد أدنى قيمة له قدرت بـ 584.5- مليون دولار أمريكي ، و أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة قدرت بـ 2 % و هي السنة التي عرفت فيها تدفقات FDI الوارد أعلى قيمة له قدرت بـ 2753.8 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت ايجابية خلال الفترة (2002-2016) ، باستثناء سنة 2009 التي كانت فيها سالبة بقيمة 0.1 - % ،و ذلك راجع إلى إنخفاض عائدات المحروقات الناجمة عن انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية ، كما سجل انخفاضا أيضا سنوات 2017-2018-2019 بنسب سالبة على التوالي (0.75 - % ، 0.9 - % ، 0.93 - %) .

المبحث الثالث: معوقات وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

. لقد سعت الجزائر بشتى الطرق لأجل تهيئة بيئة إستثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب، من خلال تقديم جملة من الحوافز والضمانات، لكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة لترقية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية إلا أن التدفقات الواردة من هذه الإستثمارات وحجمها لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات والتطلعات، حيث لازالت ضعيفة ومحتشمة ويرجع السبب في ذلك لوجود معوقات وعراقيل تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر وتحول دون زيادة التدفقات المالية نحوها، نذكر منها القانونية الإدارية، الإقتصادية والمالية[1].

المطلب الأول : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- المعوقات القانونية و الإدارية : إن المحور القانوني و الإداري يعتبر حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للإستثمار الأجنبي ، إذ لا يكفي وضع القوانين و إصدار القرارات فقط ، بل لا بد من تطبيق سياسة الجزاء و العقاب ، فكل الترسانة القانونية الصادرة تعتبر قوانين محفزة لكنها للأسف في أرض الواقع قوانين نظرية فقط و المتمثلة فيما يلي :

أ – اللااستقرار التشريعي : إن تعدد القوانين التي تحكم النشاط الإستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الخاص الوطني من جهة و نظيره العمومي من جهة أخرى و المستثمر الأجنبي من جهة ثالثة و الإستثمار في قطاع المحروقات من رابعة ، فالمشرع الجزائري أفرد المستثمر الخاص الوطني بقانون و المستثمر الأجنبي بقانون آخر في إطار شراكة مع القطاع العمومي الوطني ، و المستثمر العمومي (المؤسسات الجزائية العمومية) بقانون ثالث علاوة على قانون المحروقات ذات الطبيعة الخاصة ، حيث استمر هذا الحال إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمارات الذي ألغى القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد، و القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية

[1]- شيباني سهام ، همال فتيحة ، مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماستر في القانون الخاص ، سنة 2015-2016 ، جامعة البويرة ، ص 68 .

الخاصة الوطنية ، حيث معه نهاية سنة 1993 أصبح المستثمر الخاص الوطني و المستثمر الأجنبي يخضعان لنفس النظام المطبق على الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات ، و بقي قطاع المحروقات يخضع لتشريع خاص به ،أما المؤسسات العمومية فقد اكتفى المرسوم السالف الذكر بالنص على إمكانية إستفادتها من أحكامه عن طريق التنظيم ، مما يعني تمييز القطاع العمومي عن غيره ، إلى أن جاء القانون التكميلي لسنة 2009 ووضع قيود جديدة متعلقة بالحد الأقصى لنسبة مشاركة المستثمر الأجنبي في تأسيس الشركات ليحدد حجم المساهمة الأجنبية في أي مشروع يجسد في الجزائر ، حيث لا يمكن إنجاز الإستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 % على الأقل في رأس المال ، إضافة لما سبق هناك قوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية ، منها قانون الإستثمار و قانون الضرائب و قانون الجمارك ... إلخ ، فكل هذه القوانين عادة ما تحتاج موادها إلى مراسيم و أنظمة تحدد كيفية تطبيقها ، الأمر الذي يؤخر و يؤجل التطبيق العملي لها ، ناهيك عن عدم وضوح هذه النصوص القانونية و التشريعية ، التي تكون مبهمة تحتاج إلى منشورات تطبيقية يصعب الحصول عليها ، إذ يتصف بعضها بالطابع السري ، حيث توزع على مسؤولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط ، مما يرسخ طابع الغموض و عدم الشفافية لظاهر القوانين التي تفسر و تطبق على أكثر من وجه .

ب – بيروقراطية الإدارة و سوء تسييرها : تشكل بيروقراطية الإدارة و سوء تسييرها أحد أهم العراقيل التي تحول دون تحقيق المشاريع الإقتصادية للمستثمرين ، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل التخلص من متاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية ، إلا أن هذا المشكل بقي قائما و من بين العوامل التي أدت إلى تفشي هذه الأخيرة نذكر ما يلي :

ـ ليس هناك معلومات كافية و شاملة و متجددة عن الإستثمار و فرصه في الجزائر يستطيع أن يرجع إليها المستثمرون الأجانب قبل المجيء إلى الجزائر .

ـ الإجراءات البيروقراطية على مستوى الوكالة سواء فيما يتعلق باستخراج نماذج الطلبات أو بدراسة ملفات الإستثمار و الرد عليها .

ـ عدم توفر شبابيك لامركزية و فعالة على مستوى كل الولايات لتقريب الإدارة من المستثمر .

ـ سوء تطبيق القوانين و عدم إحترام الإجراءات من طرف الإداريين ، حيث أن عدم وضوح بعض أحكام النصوص القانونية يؤدي إلى تطبيقها بصفة إنتقائية و متباينة[1] .

ـ ثقل النظام الضريبي و شبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق ، الأمر الذي يفسح المجال للتلاعب و التفسيرات الشخصية العشوائية .

ـ بطء الجهاز القضائي و عدم تخصص القضاة في مجال المنزاعات الخاصة بالإستثمار ، حيث يستغرق فض نزاع تجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوم .

ـ تعقد و طول الإجراءات الجمركية ،حيث أن عملية جمركة آلات و معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم ، و يرجع سبب ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة ، الذي يتوقف عن العمل بعد الساعة الرابعة مساءا .

ـ تعدد الرسوم و ثقلها و عدم قدرة مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات .

ج – الفساد الإداري و إنعدام الشفافية : و هو أهم و أكبر عائق ، فإذا كانت البيروقراطية هي التهاون في أداء المهام و فرض إجراءات ترهق المستثمر ماديا و معنويا ، فإن الفساد الإداري هو التصرفات الغير قانونية التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في وقت قصير و بطريقة غير شرعية ، حيث يأتي في مقدمة ذلك الرشوة و إختلاس المال العام و إستعمال النفوذ و المحسوبية لتحقيق أغراض شخصية ، و يظهر تأثير ذلك بصورة سلبية على الإستثمار المحلي و الأجنبي باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمرون مقابل قيام موظف أو مسؤول بتقديم خدمة قانونية مكلف بأدائها و بالتالي إمتصاص جزء من

1 . شيباني سهام ، هال فتيحة ، مرجع سابق ، ص 71 .

أرباح المستثمرين ، بالرغم من صدور قانون مكافحة الفساد سنة 2006 ، الذي وضع إجراءات وعقوبات لمكافحة جميع أنواع الفساد ، لكن بالرغم من ذلك بقي للأسف تجذره راسخا في الإدارات الجزائرية .

2– المعوقات الإقتصادية : بالرغم من الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر ، إلا أنه توجد عدة معوقات إقتصادية تواجه المستثمر الأجنبي من بينها نذكر ما يلي :

أ ـ ضعف البنية التحتية : بالرغم من التطور الذي عرفته البنى التحتية بالجزائر ، إلا أنها تبقى غير كافية و تحتاج إلى إصلاحات إضافية ترقى و المستوى المطلوب ، منها شبكة المواصلات (البرية ، البحرية ، الجوية) ، الإتصالات السلكية و اللاسلكية لا سيما شبكة و سرعة تدفق الأنترنيت و كذا الخدمات الأخرى بشتى أنواعها ، التي تبقى متأخرة مقارنة بدول الجوار ، الأمر الذي يؤثر سلبا على وتيرة إنجاز المشاريع الإستثمارية الأجنبية .

ب ـ مشكل العقار : لقد نصت المادة 58 من قانون 15–18 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 ، بتمكين المتعاملين الإقتصاديين الذين يملكون أراضي خاصة و ليست تابعة للقطاع الفلاحي بأن ينشئوا مناطق نشاط و مناطق صناعية ، كما يمكن لهم تهيئتها و تسييرها و هو ما يشكل دعما قويا لهؤلاء المستثمرين ، و بالتالي التغلب على مشكل العقار بالجزائر الذي لا يزال قائما ، بل أصبح من أكبر العناصر الكابحة للإستثمار سواءا المحلي أو الأجنبي ، فطالما تعثرت المشاريع وفر منها المستثمرون ، و يتجلى ذلك للأسباب التالية :

ـ تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي الأمر الذي أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات .
ـ عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية و هذا ما يحدث مشاكل للمستثمرين خصوصا عند تقديم طلب الحصول على تمويل الإستثمارات فيطلب منهم عقود الملكية.
ـ العراقيل الإدارية التي تزيد من حدة و صعوبة الحصول على العقار الصناعي .

ـ الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة ، كربط هذه المناطق بشبكات المواصلات و الإتصالات .

ـ عدم قدرة مختلف التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار الصناعي في الجزائر الأمر الذي أدى للإرتفاع الفاحش في اسعارها لخضوعها للمضاربة على العقار في غياب رادع قانوني واضح .

ـ عدم التوافق بين طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط المراد ممارسته .

أما فيما يخص العقار الفلاحي فلا تختلف مشاكله عن العقار الصناعي ، حيث يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي لصعوبة عمل المنتجين المستثمرين في هذا القطاع على أراضي لا يحوزون على أوراق ملكيتها [1] .

كما أن العقار السياحي هو كذلك يعاني من مشاكل عديدة تعيق المستثمر في أن يقوم باستثمار أمواله في هذا القطاع المتميز و من بين هذه الأسباب :

ـ تدهور المحيط الطبيعي بفعل التلوث و غياب قواعد العمران و إنتشار البيانات الفوضوية ، الأمر الذي قلل و بشكل كبير فرص الإستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية الكبيرة .

ـ تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية .

ـ تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي .

3– المعوقات المالية : إن إيجاد بنية اقتصادية متجددة و مستقرة لمستقبل الدولة الجزائرية و نموها يتطلب إيجاد نظام مالي شامل و متكامل و قادر على المنافسة خصوصا مع إزدياد حركة التدفقات

[1] ـ شيباني سهام ، هلال فتيحة ، مرجع سابق ، ص 77 .

المالية الواردة للجزائر من الإستثمارات الأجنبية ، إلا أنه من الناحية الواقعية لا تزال توجد عدة عراقيل تمس القطاع المصرفي في الجزائر و التي من شأنها عرقلة مسار الإستثمار فيها ، و تتمثل فيما يلي :

أ ـ ضعف تأهيل النشاط البنكي : لقد عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات في المجال البنكي و منها تعديل قانون النقد و القرض ، كما منحت الحرية للخواص بإنشاء بنوك خاصة و فتح رؤوس الأموال لبنوك القطاع العام على المساهمة الخاصة لتطويرها ، إلا أنها لم تشبع رغبة المستثمرين الأجانب مقارنة بالخدمات التي تقدمها بنوكهم لهم و بالتالي يرون فيه عامل طرد الإستثمار ، حيث كانت هناك عدة أسباب كانت وراء بطء تأهيل القطاع المصرفي في الجزائر و عدم فعاليته في تمويل المشاريع الإستثمارية و لعل أهمها :

ـ سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي رغم دخول البنوك الخاصة و الأجنبية حيز التنفيذ في الجزائر .

ـ البطء المسجل في معالجة الصكوك و التحويلات المالية .

ـ نقص التأهيل لدى موظفي البنوك و قلة معرفتهم لآليات منح القروض و الأدوات المالية .

ـ تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج .

ـ تفشي ظاهرة المحسوبية و البيروقراطية في منح القروض البنكية دون الإعتماد على معايير تقنية بحتة في منحها و التأكد من سدادها .

و لعل أهم عامل أثر على القطاع المصرفي في الجزائر هو انعدام الثقة في المؤسسات المالية في الجزائر ، بسبب الفضائح التي تحدث في القطاع المصرفي كقضية بنك الخليفة مثلا .

ب ـ ضعف النظام التمويلي للإستثمار الأجنبي في الجزائر : تعتبر مسألة تمويل الإستثمار مسألة جد مهمة خصوصا للمستثمر الأجنبي الذي يجازف باستثمار أمواله في الجزائر ، و عملية تمويل الإستثمار تكون إما بالأموال أو تمويله بالعقارات و المباني اللازمة لإنجاز مشاريعه الإستثمارية ، إلا أن المستثمر الأجنبي وجد صعوبة كبيرة في الحصول على القروض البنكية رغم التغييرات و الإصلاحات التي تقوم بها

الدولة الجزائرية في النظام المصرفي و الإجراءات التي وضعتها من أجل تحسين و تطوير دور البنوك و المؤسسات المالية ، فحجم المساعدات و الإعانات المالية الداخلية أو الخارجية قليلة جدا و لا يمكنها تغطية حاجيات المستثمر لإستكمال مشاريعه[1] .

أما بالنسبة لصندوق دعم الإستثمار الذي أنشأ بهدف تقديم الدعم المالي للمشاريع الإستثمارية ، نجد دعمه محصور في مجال واحد من الإستثمارات و التي تنجر في المناطق التي تحتاج إلى التنمية و باقي الإستثمارات غير معنية بهذه الإعانات ، كما أن الدعم المقدم من طرفه يتمثل في البنى التحتية التي يتكفل بمصاريفها .

أما فيما يخص الدعم الدولي للإستثمار و ذلك من خلال الآليات المتوفرة و المتمثلة في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ،البنك العالمي ، التي تلعب دورا مهما في تمويل المشاريع الإستثمارية الخاصة في الدول النامية ، غير أنها لم تقدم الدعم الكافي سواء لأن الإعانات و المساعدات المقدمة جد متواضعة ، أو نظرا للشروط و الضمانات المتشددة المطلوبة من هذه المؤسسات لتمويل و دعم الإستثمارات ، كما لا توجد في الجزائر آليات واضحة تمكن المستثمر الأجنبي اللجوء إليها .

المطلب الثاني : آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الآفاق المستقبلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عملية إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات مالية ثم تدعيمه و تعزيز الثقة بين الجزائر و المتعاملين الأجانب ، و هذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة المعوقات التي ذكرناها سابقا و التي تقف كحاجز أمام نجاح السياسة ، فيجب إتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، خاصة أن هذه الأخيرة تمثل موردا هاما بالنسبة للمتعالمين الأجانب .

[1] - لعماري وليد ، الحوافز و الحواجز القانونية للإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون ، قانون الأعمال ، جامعة الجزائر 2010-2011 ، ص 100 .

إن المزايا و المؤهلات الإقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة و تطوير قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الإستثمار الأجنبي ، فالموقع الإستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية و اعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها و اتساع مساحتها ووفرة و تنوع مواردها الطبيعية و تعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي شريطة توفر المناخ الملائم لذلك ، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الإستثمارية في الجزائر ، فالجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الإهتمام أكثر بفرص الإستثمار التي تمنحها للمتعاملين الإقتصاديين من كل الدول و يعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المعني الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على الأكثر من نصف المبادلات الإقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة ، و من أهم الآليات التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تساهم في إنجاح السياسات و الاستراتيجيات ما يلي :

ـ **إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة** : هذا من خلال توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية و التعصب المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية و شتى صور الفساد و فرض سيادة القانون و تسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الإستثمارية و إصدار التأشيرات و التصاريح ، مع تشكيل محاكم متخصصة في قضايا الإستثمار و حقوق الملكية الفكرية .

ـ **العمل على تهيئة البيئة الإستثمارية الملائمة لتشجيع الإستثمارات الأجنبية** : و يتطلب ذلك تحقيق الإستقرار في البيئة الإقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الإقتصادية ، تحقيق الإستقرار في البيئة السياسية و الإجتماعية من خلال توفير الحريات ووضوح الحقوق و الواجبات من الناحية السياسية و تنامي الإدراك بأهمية مردودية عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإجتماعية ، إضافة إلى تحقيق الإستقرار في بيئة التشريعات المالية و الضريبية بشكل عام ، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين واضحة و مستقرة ، حيث أن الشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين و السلطات العمومية للبلاد .

ـ تثمين الثروات و الموارد الإقتصادية و تشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات : و يكون ذلك من خلال تحفيز و تشجيع استغلالها و تحويلها ، و هو شأن الصناعة البيتروكيماوية ، الصناعات التقليدية ، الصيد البحري و السياحة ، لأنها قطاعات تولد الثروة و مناصب الشغل ، مع إحداث صادرات أخرى خارج الحر وقات التي لها دور بارز كذلك في التجارة الخارجية ، فمن خلال دعمها الفعلي بإزالة إجراءات البيروقراطية و إزالة كافة العقبات أمامها ، مع وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة .

ـ تعزيز الإنفتاح التجاري و الإندماج في الإقتصاد الوطني : من خلال خلق سياسة انفتاحية ذات وجهة تصديرية تنافسية تنعش التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات و خلق سياسات النقد الأجنبي ، إضافة إلى حرية تمويل و انتقال رؤس الأموال و الأرباح ، مع تسريع و عصرنة و تحرير النظام الإقتصادي ، مواصلة برامج خوصصة مؤسسات القطاع العام و التعجيل بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و مزيد من الإصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية .

ـ المطلب الثالث : فرص و مجالات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تسعى الجزائر جاهدة من خلال توفير المزيد من التحفيزات الإستثمارية على جلب الإستثمارات الأجنبية إليها ، حيث توفر عدة فرص للإستثمار بها في كافة القطاعات ، نذكر منها قطاعين مهمين و هما الصناعة و الخدمات .

01ـ فرص الإستثمار في قطاع الصناعة : تتوفر الجزائر على العديد من فرص الإستثمار في مجال الصناعة، حيث توجد مدخلات تصنيع المنتجات الزراعية مثل : صناعة السكر ، النسيج و الغزل ، المطاحن ، معاصر الزيوت و الصناعات الغذائية ، التي تشمل صناعات التعبئة و التعليب ، كما تتوفر أيضا فرص الإستثمار في صناعة الإسمنت ، حيث تتوفر الخامات الجيدة في الحجر الجيري لهذه الصناعات ، مما انجر عنها أيضا صناعة مواد البناء و الزجاج ...إلخ ، كما أنه من أهم فرص الإستثمار المتاحة في قطاع الصناعة تخص مجال التعدين و البترول من خلال [1]:

[1] ـ العربي خيرة ، بوعزة مسعودة ، مرجع سابق ، ص 169 .

ـ الإستثمارات في مجال عمليات الإستكشاف و إنتاج النفط .

ـ الإستثمارات في مجال مصافي البترول و خطوط الأنابيب و توزيع المنتجات البرولية .

ـ الإستثمارات في مجال الغاز الطبيعي .

ـ الإستثمارات في مجال إستغلال المناجم لإنتاج الحديد و الصلب ، لاسيما المعادن النفيسة كالذهب .

02ـ فرص الإستثمار في قطاع الخدمات: حيث أنه من المتوقع توفير فرص للغستثمار في قطاع الخدمات من خلال :

ـ إحداث بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة حيث أن القطاع المصرفي الجزائري يعاني من ضعف رأس المال و التكنولوجيا المصرفية المتطورة إضافة إلى الخبرة و الكفاءة التي تمكنها من من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الإعتمادات بحجم كبير ، إذ أن إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة و تساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الإستثمار .

ـ إنشاء شركات التأمين ، حيث توجد إمكانية نجاحها في الجزائر ، لأن الشركات العاملة لا تغطي جميع النشاطات كما أنها لم تتمكن من تقديم خدمات إعادة التأمين إلا على نطاق محدود جدا ، و بالتالي الفرص متاحة لأية جهة تمتلك رأس المال و الخبرة و الكفاءة في هذا المجال .

ـ إضافة لما سبق توجد فرص أخرى في مجالات النقل (البري ، الجوي ، البحري) ، كإحداث و تهيئة الموانيء و المطارات بالمعايير العالمية ، إنشاء ايضا شركات نقل الصادرات و المحاصيل الزراعية و الحيوانية المتخصصة في هذا المجال ، ناهيك عن شركات نقل الركاب بين المدن و الولايات (السكة الحديدية ، الميترو و الترامواي، ...إلخ) .

ـ إقتحام مجال الخدمات الطبية و العلاجية .

كما توجد كذلك فرص أخرى لا تقل أهمية على سابقيها ، نذكر منها مجال السياحة خصوصا و أن الجزائر تتمتع بإمكانيات سياحية كبيرة غير مستغلة (الحظائر البرية ، الشواطئ الممتدة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط) و يمكن ذلك من خلال :

ـ إقامة المخيمات و القرى السياحية .

ـ إنشاء مراكز للصيد و الغطس البحري و منشآت السياحة البحرية .

ـ خدمات الطرق السياحية في الجبال و الغابات و كذا أماكن الإستجمام و الراحة .

ـ سبل تعزيز العلاقات الإقتصادية و التجارية مع بعض الدول تركيا كمثال :

إن منتدى الأعمال الجزائري التركي الذي تم عقده أقيم بالجزائر يوم 02 جانفي 2020 ، سمح لأكثر من 200 متعامل إقتصادي من البلدين ، حيث تم تباحث وسائل و سبل تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجزائر و تركيا ، أين كان الهدف من هذا المنتدى الذي جمع رجال الأعمال و رؤساء المؤسسات الإقتصادية من كلا البلدين ، على إعطاء نفس و دفعة جديدة للشراكة الإقتصادية ، لا سيما في مجال الصناعة ، السياحة ، الزراعة و الطاقة .

وبفضل الإتفاقيات الثنائية العديدة المتعلقة بتنفيذ المشاريع في قطاعات الصناعة (النسيج ، الصلب)، الطاقة ، النقل البحري و البناء ، أصبحت تركيا في سنة 2017 أول مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، حيث أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 ، تم الإعلان عن 138 مشروع إستثماري تركي على مستوى الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار بمبلغ إجمالي قدره 474 مليار دينار[1]

حيث تنشط حاليا أكثر من 800 شركة تركية في الجزائر ، ضمن قطاعات عدة ، على رأسها قطاع الحديد، حيث نجح المركب التركي في الجزائر " توسيالي للحديد و الصلب" في منطقة وهران ، في تصدير ما يقارب 800 مليون دولار من منتجاته من الحديد إلى عدة دول ، كما نجح أيضا المركب التركي للنسيج

[1]- العربي خيرة ، بوعزة مسعودة ، مرجع سابق ، ص 171 .

الذي أقيم في منطقة غليزان، في إعادة بعث قطاع النسيج ، حيث وفرت هذه الشركات أكثر من 34000 منصب عمل[1] .

من حيث حجم التجارة المتبادلة بين الجزائر و تركيا فقد بلغت أكثر من 4 مليار دولار عام 2020، مما يجعل تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر .

حيث أن الجزائر تسعى إلى الإستفادة من التجربة التنموية في تركيا ، من خلال التفوق الصناعي خاصة في مجالات البناء ، الزراعة و النسيج التي تشكل القاطرة الرئيسية للإستثمارات التركية اليوم في الجزائر .

و تهدف الدولتان إلى الوصول إلى حجم التبادل التجاري في السنوات القادمة بقيمة 10 مليار دولار سنويا في جميع ميادين و مجالات التعاون لا سيما الطاقة الصناعة ، النسيج ، الصحة ، البنوك ، تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات الجديدة ، مما سيعطي دفع قوي للإقتصاد الوطني ، خاصة من جانب خلق مناصب الشغل للشباب من خريجي الجامعات و مراكز التكوين ، كما يجب على الدولة الجزائرية تعزيز مثل هذه العلاقات مع باقي الدول الأجنبية لكسب الثقة أكثر .

[1]- عثمان لحياني ، الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا ، مقال صحفي ، متاح على موقع العربي الجديد WWW.ALARABY.CO.UK ، تاريخ النشر 2021/04/17 ، أطلع عليه يوم 2021/08/01 .

خلاصة الفصل:

لقد عملت الجزائر خلال الفترة الأخيرة على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر لأجل إستقطاب عدد كبير من رؤوس الأموال الأجنبية لأجل تحقيق النمو الإقتصادي و توفير مناصب شغل جديدة ، إلا أن حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر لم ترق إلى المستويات المطلوبة ، مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات ضخمة متاحة و فرص إستثمارية ناجحة ، هذا من جهة و من جهة أخرى تمركز هذه الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات الذي يحوز على حصة الأسد دون غيره من القطاعات الحيوية الإقتصادية الأخرى .

حيث أنه بالرغم من ضآلة حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2018) ، إلا أنها ساهمت في توفير مناصب شغل و رفع الناتج المحلي الإجمالي ، لكن ليس بالحجم المرغوب الذي تسعى إليه الجزائر لتحقيق تنمية إقتصادية في ظل ما تزخر به من إمكانيات ، حيث لازالت تعمل جاهدة لبعث جملة من الإصلاحات لتذليل المعوقات و رفع التحدي من خلال توطيد علاقات إقتصادية سياسية مع دول أجنبية .

خـــاتـــمة

خاتمة :

إن للإستثمار الأجنبي المباشر دور هام باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجية ، نظرا لما يقدمه من إيجابيات للتنمية الإقتصادية من خلال تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة ، كما أنه يساهم بشكر كبير في نقل التكنولوجيا ، الأمر الذي أدى بكثير من المفكرين و الخبراء الإقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الإستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها ، و نظرا لأهمية هذا النوع من الإستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه من خلال تذليل الصعوبات و إزالة العقبات الموجودة في طريقه ، حتى اضحى مجالا للتنافس الشرس بين الدول و مضمارا للسباق نحو جذب المزيد منها .

حيث عمدت الجزائر كبقية الدول النامية على المنافسة لأجل الظفر بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و لمواكبة ما هو سائد عالميا ، من خلال إصدار عدة تشريعات محفزة لأجل تهيئة المناخ الإستثماري و حماية المستثمرين الأجانب، و إعطاء دفعة جديدة للإقتصاد الوطني الذي يعتمد في الأساس على عائدات المحروقات .

حيث ركزت الدراسة على واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتحليل التدفقات المالية الواردة ، مع الإشارة إلى التوجه الجغرافي و كذا التوزيع القطاعي لهذه الإستثمارات، مع إبراز ما توفره هذه الأخيرة من مناصب شغل وفق سنوات الدراسة .

نتائج الدراسة : بعد الدراسة و التحليل للموضوع ، يمكن لنا الخروج بعدد من النتائج التي تتمثل فيما يلي :

ـ الإستثمار الأجنبي المباشر وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل، وهو بمثابة القاطرة الدافعة والأساسية التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى للهيمنة على الاسواق الأجنبية وإحتكارها.

ـ للإستثمار الأجنبي المباشر مساهمة في خلق مناصب شغل جديدة و التقليص من نسب البطالة و الإستفادة من الخبرات الأجنبية و نقل التكنولوجيا .

ـ لقد سعت الجزائر جاهدة بإرادتها القوية ببذلها مجهودات جبارة لتطوير و ترقية الإستثمار و ذلك من خلال إنتهاج سياسة إصلاح إقتصادي و بسن التشريعات و القوانين المحفزة للإستثمار الأجنبي ، كما خصصت أموال طائلة من خلال بعث برامج الدعم و الإنعاش الإقتصادي .

ـ الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعهلها قطبا إقتصاديا ملفتا ، هذا بفضل الموارد الطبيعية التي تزخر بها ، ناهيك عن الموقع الجغرافي الإستراتيجي و التركيبة البشرية ، الأمر الذي يؤهلها لإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية .

ـ سعي الجزائر الدائم و المستمر لإيجاد السبل الكفيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية من خلال محاولاتها توطيد العلاقات السياسية و الإقتصادية مع بعض دول العالم .

إختبار الفرضيات :

من خلال الدراسة و التحليل تمكنا من قبول أو رفض الفرضيات على النحو التالي :

ـ قبول الفرضية الأولى أن الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويلي أجنبي مناسب (ملائم) ، خصوصا للدول النامية التي تطمح في دفع عجلة نموها الإقتصادي .

ـ قبول الفرضية الثانية ، حيث أنه يتم اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الهامة لإقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، حيث أنه توجد عدة دول

متقدمة تستقطب هي الأخرى إستثمارات أجنبية من دول مجاورة لعدة أسباب منها إفتقارها لبعض الموارد الطبيعية أو الإستفادة من تجارب سابقة في مجالات معينة أو لتفادي دفع تكاليف إضافية بسبب التلوث البيئي مثلا .

ـ قبول الفرضية الثالثة ، حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر مكن من خلق مناصب شغل جديدة في الجزائر خلال سنوات الدراسة ، حيث أنه بالرغم من أن عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي في الجزائر بلغ 921 مشروع ، أي ما يمثل فقط نسبة 1.37 % من إجمالي المشاريع الإستثمارية في الجزائر ، إلا أنها وفرت ما نسبته 10.42% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها جميع المشاريع الإستثمارية في الجزائر، وهذا ما يعطي إنطباعا بأن دور الإستثمارات الأجنبية يبقى مهما في توفير مناصب الشغل في الجزائر ، فإذا ما استطاعت الجزائر مثلا زيادة عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية إلى نسبة 05 % من إجمالي المشاريع ككل ، فأكيد سيؤثر ذلك إيجابا على عدد مناصب الشغل المستحدثة التي ستوفرها هذه الأخيرة في الجزائر.

ـ قبول الفرضية الأخيرة بأن للإستثمار الأجنبي المباشر مساهمة في النمو الإقتصادي في الجزائر ، حيث أنه من خلال دراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2002-2018) ، تبين لنا أنها حققت مستويات ضعيفة لم ترق إلى ما هو مرغوب فيه ، كما ارتكزت معظمها في قطاع الصناعة ، بالرغم من أن الجزائر تسخر على إمكانيات ضخمة متاحة و فرص إستثمارية واعدة و ناجحة بالقطاعات الأخرى كالفلاحة ، النقل ، الصحة ، الخدمات و السياحة ، ما يؤكد أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر و مساهمة ضئيلة و هامشية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2002-2018) ، حيث أن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي GDP لم تتعد نسبة 8% و معدلات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من إجمالي الناتج المحلي لم تتعد نسبة 2% خلال كامل سنوات الدراسة .

الإقتراحات:

نقترح بعض التوصيات التي نعتقد أنها مهمة في الظرف الراهن و التي تتمثل فيما يلي:

ـ الإسراع في وتيرة إصلاح المنظمة المالية و البنكية و جعلها أكثر مرونة لتعاملها الدائم والمستمر مع المستثمر الأجنبي .

ـ إعادة النظر في السياسة العامة الإستثمارية في الجزائر، بتحديد أنواع واشكال الإستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية، كالنشاط الصناعي والزراعي وكذا النشاطات الخدماتية كالإتصالات والنقل والسياحة.

ـ تطوير ،تحديث و توضيح قوانين تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للتتناسب و الظروف و المستجدات الراهنة ، مع إعادة النظر في بعض المواد لا سيما قاعدة 49-51 .

ـ تشجيع الإستثمار في رأس المال البشري خاصة من ذوي الكفاءات وخريجي الجامعات الجزائرية ومراكز التكوين المهني.

ـ تحديث قوانين الإستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية بعيدا عن البيروقراطية.

ـ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للمستثمر الأجنبي كشبكات النقل بمختلف أنواعه والإتصالات والبنوك .

آفاق الدراسة: لقد بدى لنا بعد دراستنا لموضوع البحث أن هناك دراسات ممكن أن تكون أوسع، ربما ستكون مواضيع أبحاث مستقبلا ، نذكر منها :

ـ دراسة تجارب بعض الدول وخاصة المتقاربة في النمو مع الجزائر والتي نجحت و طورت من أدائها وبيئة أعمالها مكنتها من جذب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية للإستفادة من تجاربها.

ـ دراسة تفصيلية لقانون الإستثمار في الجزائر لأجل تسليط الضوء على المواد المحفزة منها والمعرقلة لتوضيح الرؤية المستقبلية .

ـ دراسة تجارب بعض الشركات الأجنبية الكبرى المستثمرة في الجزائر ورؤيتها للمناخ الإستثماري وكذا معرفة تدفقاتها المالية الواردة و مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل .

قـــائـمة

المـصادر والـمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد – من خلال حالة الجزائر– ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

2. مداني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد ، طبعة 1، عمان ، 2009 .

3. فرحات غول ، مدخل الى الاقتصاد ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2017 .

4. أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا ـ كوريا الجنوبية ـ مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

5. جميلة الجوزي، أسس الإقتصاد الدولي "النظريات والممارسات "، دار أسامة الجزائر، 2013.

6. رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، 2010.

7. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الإدخاري والضريبي ـ المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998.

8. عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

9. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2007.

10. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، 2011.

11. مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر"، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

12. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13. محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 .

14. إلهام وحيد دحام ، فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، 2013 ، ص 59 .

15. أحمد الأشقر ، الإقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 .

16. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 .

17. Pierre Robert, Croissance et Crises- Analyse économique et historique ,Edition Pearson , France , 2010

الأطروحات والمذكرات:

مذكرات الماستر:

1. شردود سامية، بن حليمة هاجر ، محددات الإستثمار الأجنبي و أثره على التنمية الإقتصادية ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة المسيلة، 2019.

2. شيباني سهام، همال فتيحة، مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماستر في القانون الخاص، سنة 2015-2016، جامعة البويرة.

3. العربي خيرة، بوعزة مسعودة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين العرقلة والتحفيز – دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية للفترة 2010-2019، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة تيارت، سنة 2019.

4. قاضي أسامة، دراسة تحليلية وتقييمية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر . حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية ، جامعة تيارت ، سنة 2014-2015.

5. كريم العيد، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا، دراسة إستقصائية لعمال مصنع EDIV ببوشقيف، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، 2017.

6. مقلاتني محمود، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية من 1962. 2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، جوان 2018.

7. سيف الدين مهدي ، عقبة جغابة ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) ،مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2018-2019 .

رسائل الماجستير:

1. بوبصلة محمد، دور الحوكمة المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية . حالة الجزائر.، مذكرة ماجستير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2014.

2. حمده علي غدير محمد الكتبي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

3. رشيد شباح، "ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012.

4. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر . دراسة حالة الجزائر .، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2009. 2010.

5. لعماري وليد، الحوافز والحواجز القانونية للإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون ، قانون الأعمال ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.

6. عبد الرازق جباري ،" آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة2001-2012 "، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2014-2015، ص 41.

7. خيرة خيالي ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2015-2016 .

8. شهيناز صياد ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013 .

أطروحات الدكتوراه:

1. أميرة بحري، الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و دوره في النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000 . 2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2016.

2. جابر سطحي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018.

3. عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996. 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

4. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5. هشام بوعافية، التنمية الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر، سنة 2016-2017.

6. وسيلة بوراس، مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، نوقشت في 12 فيفري 2020.

7.هند سعدي ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة (1980-2014) ، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2016-2017 .

المـجلات العلمية :

1. حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي دراسة حالة العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 33، سنة 2015.

2. صالح محرز، توفيق حناشي، انعكاسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتنمية الشالة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة تبسة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، تاريخ النشر 01 مارس 2018.

3. طالم علي، كافي فريدة، جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني (تسليط الضوء على الفترة 2002-2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، جامعة الجلفة الجزائر.

4. لوعيل بلال، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995. 2007، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة الجزائر، 2008.

5. نور الدين قدوري، عيسى حجاب، تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية دراسة تحليلية خلال الفترة 2004. 2016، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، جامعة المسيلة الجزائر، أفريل 2019.

6. سهام عجاس ، واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل ، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية ، جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس الجزائر ، 2016 .

7. حسن كريم حمزة ، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية و النمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 14 ، العدد 03 ، جامعة الكوفة ، العراق . 2017

8. شوقي جباري ، محمد محجوب الحدد ، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة (تونس ، ليبيا ، مصر) ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2013 .

9. عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ـ دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر ـ ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، العراق ، العدد 17 ، 2006 .

المقالات:

1. عثمان لحياني، الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا، مقال صحفي، متاح على موقع العربي الجديد WWW.ALARABY.CO.UK، تاريخ النشر 2021/04/17، أطلع عليه يوم 2021/08/01.

الملتقيات:

1. محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 17و18 أفريل 2006.

2. سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر ، ملتقى دولي ، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19-23 سبتمبر 2005 .

3. نبيلة فالي ، التنمية من النمو الى الاستدامة ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، يومي 08 و 07 أفريل 2008.

المواقع الإلكترونية:

1. البنك الدولي، المتاح على الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، المتاح على الموقع الإلكتروني www.unctad.org
3. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، المتاحة على الموقع .https://www.andi.dz
4. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات www.dhaman.net
5. المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ، www.asjp.cerist.dz